

## ٤ - باب نواقض الوضوء

١٠٩٦ - أخبرنا الحسن بن سفيان الشَّيباني ، قال : حدثنا جِبَان بن موسى ، قال : أخبرنا عبد الله ، عن محمد بن إسحاق ، قال : حدثني صدقة بن يسار ، عن عقيل بن جابر

عن جابر بن عبد الله ، قال : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ، فِي غَزْوَةِ ذَاتِ الرَّقَاعِ ، فَأَصَابَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ امْرَأَةً رَجُلٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، فَلَمَّا انصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَافِلًا أَتَى زَوْجَهَا وَكَانَ غَائِبًا ، فَلَمَّا أُخْبِرَ ، حَلَفَ لَا يَنْتَهِي حَتَّى يَهْرِيقَ (١) فِي أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ، ﷺ ، دَمًا ، فَخَرَجَ يَتَّبِعُ أَثَرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَنَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنزِلًا ، فَقَالَ : « مَنْ رَجُلٌ يَكْلُونَا لَيْلَتَنَا هَذِهِ ؟ فَاتَدَبَ رَجُلٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ ، وَرَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ قَالَا :

= عبد الرزاق ، والبعوي في « شرح السنة » (٢٢٦) من طريق المؤمل بن إسماعيل كلهم عن سفيان الثوري ، بهذا الإسناد .  
وتقدم برقم (١٠٧٦) و (١٠٧٨) و (١٠٨٦) من طرق أخرى وسبق تخريجها عندها .

(١) بياض في « الإحسان » ، واستدرك من « الأنواع والتقسيم » ٤ / لوحة ٦٣ .

نَحْنُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَقَالَ ﷺ : « فَكُونَا بِفَمِ الشُّعْبِ » ، قَالَ :  
وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ نَزَلُوا إِلَى شُعْبٍ مِنَ الْوَادِي ، فَلَمَّا  
خَرَجَ الرَّجُلَانِ إِلَى فَمِ الشُّعْبِ ، قَالَ الْأَنْصَارِيُّ لِلْمُهَاجِرِيِّ : أَيُّ  
اللَّيْلِ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَنْ أَكْفِيكَ أَوْلَهُ أَوْ آخِرَهُ ؟ قَالَ : أَكْفِيهِ أَوْلَهُ ،  
قَالَ : فَاضْطَجَعَ الْمُهَاجِرِيُّ ، فَنَامَ ، وَقَامَ الْأَنْصَارِيُّ يُصَلِّي ،  
وَأَتَى زَوْجَ الْمَرْأَةِ ، فَلَمَّا رَأَى شَخْصَ الرَّجُلِ ، عَرَفَ أَنَّهُ رَبِئْتَهُ (١)  
الْقَوْمِ ، فَرَمَاهُ بِسَهْمٍ ، فَوَضَعَهُ فِيهِ ، فَزَرَعَهُ ، فَوَضَعَهُ ، وَثَبَتَ  
قَائِمًا يُصَلِّي ، ثُمَّ رَمَاهُ بِسَهْمٍ آخَرَ ، فَوَضَعَهُ فِيهِ ، فَزَرَعَهُ ، وَثَبَتَ  
قَائِمًا يُصَلِّي ، ثُمَّ عَادَ لَهُ الثَّلَاثَةُ ، فَوَضَعَهُ فِيهِ ، فَزَرَعَهُ ، فَوَضَعَهُ ثُمَّ  
رَكَعَ فَسَجَدَ ، ثُمَّ أَهَبَّ صَاحِبَهُ ، وَقَالَ : اجْلِسْ ، فَقَدْ أُتَيْتَ ،  
فَوَثَبَ ، فَلَمَّا رَأَاهُمَا الرَّجُلُ عَرَفَ أَنَّهُ قَدْ نَذَرَ بِهِ ، هَرَبَ (٢) ، فَلَمَّا  
رَأَى الْمُهَاجِرِيُّ مَا بِالْأَنْصَارِيِّ مِنَ الدَّمَاءِ (٣) ، قَالَ : سُبْحَانَ اللَّهِ أَفَلَا  
أَهْبَيْتَنِي أَوَّلَ مَا رَمَاكَ ! ؟ قَالَ : كُنْتُ فِي سُورَةِ أَقْرَأَهَا ، فَلَمْ أَحِبَّ  
أَنْ أَقْطَعَهَا حَتَّى أَنْفِذَهَا ، فَلَمَّا تَابَعَ عَلَيَّ الرَّمِي ، رَكَعْتُ فَادْتَنْتُ ،  
وَأَيْمُ اللَّهِ لَوْلَا أَنْ أُضِيعَ نَغْرًا أَمْرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِحِفْظِهِ ، لَقَطَعْتُ  
نَفْسِي قَبْلَ أَنْ أَقْطَعَهَا أَوْ أَنْفِذَهَا (٤)

٥٠ : ٤

(١) الربئته : هو الرقيب الذي يشرف على المرقب ينظر العدو من أي وجه يأتي فينذر أصحابه .

(٢) في صحيح ابن خزيمة : فهرب ، ولفظ أبي داود : فلما عرف أنهم قد نذروا به هرب ، وقوله : نذروا به ، أي : شعروا به وعلموا بمكانه .

(٣) في « الإحسان » : الرماء ، والمثبت من « الأنواع » ٤ / لوحة ٦٤ ، ومصادر التخريج .

(٤) إسناده ضعيف ، عقيل بن جابر لم يوثقه غير المؤلف ، ولم يرو عنه غير صدقة بن يسار ، وباقي رجاله ثقات ، وعلق البخاري في صحيحه ١ / ٢٨٠ طرفاً منه بصيغة التمريض .

### ذَكَرَ الْخَبْرَ الدَّالُّ عَلَى أَنَّ الْقِيءَ يَنْقُضُ الطَّهَارَةَ سواء كان مِلءَ الفمِ أو لم يَكُنْ

١٠٩٧ - أخبرنا محمد بن إسحاق بن خزيمة ، قال : حدثنا أبو موسى قال : حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث ، قال : سمعتُ أبي ، قال : حدثنا حسين المعلم ، قال : حدثنا يحيى بن أبي كثير ، أن [ ابن ] عمرو الأوزاعي حدثه ، أن يعيش بن الوليد حدثه ، أن معدان بن طلحة حدثه .

أَنَّ أَبَا الدَّرْدَاءِ حَدَّثَهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَاءَ فَأَفْطَرَ ، فَلَقِيْتُ ثَوْبَانَ فِي مَسْجِدِ دِمَشْقَ ، فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ ، فَقَالَ : صَدَقَ ، أَنَا صَبَّيْتُ لَهُ وَضُوءًا (١) .

٩ : ٥

= وأخرجه أحمد ٣/٣٤٣ ، ٣٤٤ ، وأبو داود (١٩٨) في الطهارة : باب الوضوء من الدم ، من طريقين عن عبد الله بن المبارك ، بهذا الإسناد .  
وأخرجه أحمد ٣/٣٥٩ عن يعقوب ، عن أبيه ، عن محمد بن إسحاق ، به .  
وأخرجه الدارقطني ١/٢٢٣ ، والبيهقي في « السنن » ١/١٤٠ من طريقين عن يونس بن بكير ، عن ابن إسحاق ، به . وصححه ابن خزيمة برقم (٣٦) .  
قال الإمام الخطابي في « معالم السنن » ١/٧٠ : وقد يحتج بهذا الحديث من لا يرى خروج الدم وسيلانه من غير السبيلين ناقضاً للطهارة ، ولو كان ناقضاً للطهارة لكانت صلاة الأنصاري تفسد بسيلان الدم أول ما أصابته الرمية ، ولم يكن يجوز له بعد ذلك أن يركع ويسجد وهو محدث وإلى هذا ذهب الشافعي ، وقال أكثر الفقهاء : سيلان الدم من غير السبيلين ينقض الوضوء ، وهذا أحوط المذهبين وبه أقول ، وقول الشافعي قوي في القياس ، ومذهبهم أقوى في الاتباع ، ولست أدري كيف يصح هذا الاستدلال من الخبر ، والدم إذا سال ، أصاب بدنه وجلده ، وربما أصاب ثيابه ومع إصابة شيء من ذلك وإن كان يسيراً لا تصح الصلاة عند الشافعي إلا أن يقال : إن الدم كان يخرج من الجراحة على سبيل الذرق حتى لا يصيب شيئاً من ظاهر بدنه ، ولئن كان كذلك ، فهو أمر عجب .

(١) إسناده صحيح ، وأبو موسى : هو محمد بن المثنى ، وابن عمرو الأوزاعي هو =

- = عبد الرحمن ، وهو عند ابن خزيمة (١٩٥٦) بهذا الإسناد .
- وأخرجه النسائي في « السنن الكبرى » ، كما في « تحفة الأشراف » ٢٣٤/٨ ،  
والحاكم ٤٢٦/١ من طريق أبي موسى محمد بن المثنى ، به ، وصححه الحاكم ،  
ووافقه الذهبي .
- وأخرجه البغوي في « شرح السنة » (١٦٠) من طريق عبد الصمد ، به .  
وأخرجه الطحاوي في « شرح معاني الآثار » ٩٦/٢ من طريق عبد الوارث ،  
به .
- وقد روي الحديث أيضاً من طريق عبد الصمد وأبيه عبد الوارث بهذا الإسناد ،  
لكن بزيادة أبي يعيش وهو الوليد بن هشام بن معاوية الأموي بين ابنه يعيش ومعدان  
ابن طلحة ، وأخرجه بهذه الزيادة : أحمد ٤٤٣/٦ ، وأبو داود (٢٣٨١) في  
الصوم : باب الصام يستقيء عمداً ، والترمذي (٨٧) في الطهارة :  
باب ما جاء في الوضوء من القيء والرغاف ، والدارمي ١٤/٢ باب القيء  
لأصنام ، والدارقطني ١٥٨/١ و ١٥٩ ، وابن الجارود برقم (٨) ، والطحاوي  
٩٦/٢ ، والبيهقي في « السنن » ١٤٤/١ و ٢٢٠/٤ ، وابن خزيمة برقم  
(١٩٥٧) ، وقال : والصواب ما قال أبو موسى (محمد بن المثنى) : إنما هو :  
يعيش ، عن معدان ، عن أبي الدرداء .
- وقال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه لخلاف  
بين أصحاب عبد الصمد فيه ، قال بعضهم : عن يعيش بن الوليد ، عن أبيه ، عن  
معدان ، وهذا وهم من قائله ، فقد رواه حرب بن شداد وهشام الدستوائي عن  
يحيى بن أبي كثير على الاستقامة .
- قلت : ورواية هشام الدستوائي أخرجه ابن أبي شيبة ٣٩/٣ ، وأحمد ١٩٥/٥  
و ٢٧٧ ، والنسائي في « الكبرى » كما في « التحفة » ٢٣٤/٨ ، وابن خزيمة برقم  
(١٩٥٩) ، والحاكم ٤٢٦/١ .
- ورواية حرب بن شداد أخرجه ابن خزيمة برقم (١٩٥٨) ، والحاكم ٤٢٦/١ ،  
والبغوي في « شرح السنة » (١٦٠) ، غير أن البغوي خالف ابن خزيمة والحاكم ،  
فجعل الصحيح في الإسناد : عن يعيش بن الوليد ، عن أبيه ، عن معدان .
- قال الترمذي : وروى معمر هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير ، فأخطأ فيه ،  
فقال : عن يعيش بن الوليد ، عن خالد بن معدان ، عن أبي الدرداء ، ولم يذكر فيه  
الأوزاعي ، وقال : عن خالد بن معدان ، وإنما هو معدان بن أبي طلحة .
- قلت : رواية معمر هذه أخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (٥٢٥) =

## ذَكَرُ خَيْرٍ أَوْ هَمَّ عَالِماً مِنَ النَّاسِ أَنْ النَّوْمَ لَا يُوجِبُ الْوُضُوءَ عَلَى النَّائِمِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ

١٠٩٨ - أخبرنا عمربن محمد الهمداني ، حدثنا عمرو بن علي ، حدثنا أبو عاصم ، حدثنا ابن جريج ، قال : قُلْتُ لِعَطَاءٍ : أَيُّ جِينٍ (١) أَحَبُّ إِلَيْكَ أَنْ أُصَلِّيَ لِلْعَتَمَةِ إِمَامًا وَإِمَامًا وَإِمَامًا خَلْوًا ؟ فقال :

سمعت ابن عباس يقول : أَعْتَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْعَتَمَةِ حَتَّى رَقَدَ النَّاسُ وَاسْتَيْقَظُوا ، وَرَقَدُوا وَاسْتَيْقَظُوا ، فَقَالَ عُمَرُ رضي الله عنه : الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، كَأَنِّي أَنْظَرُ إِلَيْهِ الْآنَ تَقَطَّرَ رَأْسُهُ مَاءً ، وَاضِعًا يَدَيْهِ عَلَى رَأْسِهِ فَقَالَ : « لَوْلَا أَنَّ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرَتِهِمْ أَنْ يُصَلُّوا هَكَذَا » (٢) . ٣ : ٣٤

= و (٧٥٤٨) ، ومن طريقه أخرجه أحمد ٤٤٩/٦ .

وقد رد المرحوم أحمد شاكر ادعاء الترمذي خطأ معمر ، انظر « سنن » الترمذي ١٤٦/١ ، ١٤٧ .

وأخرجه ابن أبي شيبة ٣٩/٣ ، وأحمد ٢٧٦/٥ ، والطيلبسي ١٨٦/١ ، والبيهقي في « السنن » ٢٢٠/٤ ، من طريق شعبة ، عن أبي الجودي ، عن بلج ، عن أبي شيبة المهري ، عن ثوبان ، به . وإسناده صحيح .

وكل من ذكرنا روه بلفظ « قاء فأفطر » إلا الترمذي فلفظه « قاء فتوضأ » ، ولفظ عبد الرزاق : « استقاء رسول الله ﷺ فأفطر ، وأتي بماء فتوضأ » .

وليس في هذا الحديث ما يدل على وجوب الوضوء من القيء ، لأن الفعل لا يثبت به الوجوب إلا أن يفعله ، ويأمر الناس بفعله ، أو ينص على أن هذا الفعل ناقض للوضوء .

(١) في الأصل : خير ، وهو خطأ .

(٢) إسناده صحيح على شرطهما ، عمرو بن علي هو الفلاس ، وأبو عاصم : هو الضحاك بن مخلد ، وعطاء : هو ابن أبي رباح . وسيعيده المؤلف بهذا الإسناد برقم (١٥٣٢) في باب مواقيت الصلاة .

وأخرجه عبد الرزاق (٢١١٢) عن ابن جريج ، بهذا الإسناد ، ومن طريق عبد =

## ذَكَرَ الْخَبْرَ الدَّالَّ عَلَى أَنَّ هَذَا الْخَبْرَ كَانَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ

١٠٩٩ - أخبرنا ابنُ خزيمة ، حدثنا محمدُ بنُ رافع ، حدثنا عبدُ

الرزاق ، حدثنا ابنُ جريجٍ ، أخبرني نافع

حدثنا ابن عمر ، أَنَّ النَّبِيَّ ، ﷺ ، شُعِلَ ذَاتَ لَيْلَةٍ عَنْ صَلَاةِ  
الْعَتَمَةِ ، حَتَّى رَقَدْنَا فِي الْمَسْجِدِ ، ثُمَّ اسْتَيْقَظْنَا ، ثُمَّ رَقَدْنَا ، ثُمَّ  
اسْتَيْقَظْنَا ، ثُمَّ خَرَجَ فَقَالَ ، ﷺ : « لَيْسَ يَنْتَظِرُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ  
الْأَرْضِ الصَّلَاةَ غَيْرُكُمْ » (١) . ٣ : ٣٤

- = الرزاق أخرجه البخاري (٥٧١) في المواقيت : باب النوم قبل العشاء لمن غلب ،  
ومسلم (٦٤٢) في المساجد : باب وقت العشاء وتأخيرها ، والطبراني في « الكبير »  
(١١٤٢٤) ، والبيهقي ٤٤٩/١ .
- وأخرجه الحميدي (٤٩٢) ، والبخاري (٧٢٣٩) في التمني : باب ما يجوز من  
اللو ، والنسائي ٢٦٦/١ في المواقيت : باب ما يستحب من تأخير العشاء ، من  
طريق سفيان ، عن ابن جريج ، به وصححه ابن خزيمة (٣٤٢) .
- وأخرجه النسائي ٢٦٥/١ من طريق حجاج ، عن ابن جريج ، به .  
وأخرجه الطبراني (١١٣٥٨) من طريق عبيد الله بن عمر القواريري ، عن عون  
ابن معمر ، عن ابراهيم الصائغ ، عن عطاء ، عن ابن عباس . وسيورده المؤلف  
بعده من طريق ابن جريج ، عن نافع ، عن ابن عمر .
- وسيورده برقم (١٥٣٣) في باب الصلاة ، من طريق سفيان بن عيينة ، عن عمرو  
ابن دينار ، عن عطاء ، عن ابن عباس . ويخرج في موضعه .
- والعتمة : أي صلاة العشاء ، كان الأعراب يسمونها صلاة العتمة ، تسمية  
بالوقت ، والعتمة : ظلمة الليل ، وقوله : « خلوا » أي : منفرداً ، وفي صحيح  
مسلم (٦٤٤) من حديث ابن عمر مرفوعاً : « لا تغلبنكم الأعراب على اسم  
صلاتكم العشاء ، فإنها في كتاب الله العشاء ، وإنها تعتم بحلاب الإبل » .
- (١) إسناده صحيح على شرطهما ، وهو في « صحيح » ابن خزيمة برقم (٣٤٨) .
- وأخرجه مسلم (٦٣٩) (٢٢١) في المساجد ومواضع الصلاة : باب وقت العشاء  
وتأخيرها ، عن محمد بن رافع ، بهذا الإسناد . وهو في « مصنف » عبد الرزاق  
برقم (٢١١٥) ، ومن طريقه أخرجه أحمد ٨٨/٢ ، والبخاري (٥٧٠) في =

ذَكَرَ الْخَبِيرَ الدَّالَّ عَلَى أَنَّ الرُّقَادَ الَّذِي هُوَ النِّعَاسُ لَا يُوجِبُ  
عَلَى مَنْ وُجِدَ فِيهِ وَضُوءٌ ، وَأَنَّ النُّومَ الَّذِي هُوَ  
زَوَالُ الْعَقْلِ يُوجِبُ عَلَى مَنْ وُجِدَ فِيهِ وَضُوءٌ

١١٠٠ - أَخْبَرَنَا أَبُو يَعْلَى ، حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ ، حَدَّثَنَا  
سُفْيَانُ ، عَنْ عَاصِمٍ ، عَنْ زُرَّ ، قَالَ :

أَتَيْتُ صَفْوَانَ بْنَ عَسَّالٍ الْمُرَادِيَّ فَقَالَ لِي : مَا حَاجَتُكَ ؟ قُلْتُ  
لَهُ : ابْتِغَاءَ الْعِلْمِ ، قَالَ : فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَضَعُ أَجْنِحَتَهَا لِطَالِبِ الْعِلْمِ  
رَضِيَ بِمَا يَطْلُبُ ، قُلْتُ : حَكَ فِي نَفْسِي الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ بَعْدَ  
الْغَائِطِ وَالْبَوْلِ ، وَكُنْتُ أَمْرَأً مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَاتَيْتُكَ  
أَسْأَلُكَ : هَلْ سَمِعْتَ مِنْهُ فِي ذَلِكَ شَيْئاً ؟ قَالَ : نَعَمْ ، كَانَ يَأْمُرُنَا  
إِذَا كُنَّا فِي سَفَرٍ (١) - أَوْ مُسَافِرِينَ - أَنْ لَا نَنْزِعَ خِيفَانَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ

= المواقيت : باب النوم قبل العشاء لمن غلب .

وصححه ابن خزيمة أيضاً (٣٤٧) من طريق محمد بن بكر البرساني ، عن ابن  
جريج ، به .

وأخرجه أحمد ١٢٦/٢ عن سريج ، عن فليح ، عن نافع ، به .

وأخرجه عبد الرزاق (٢١١٦) ، ومن طريقه أخرجه ابن خزيمة في « صحيحه »  
(٣٤٢) ، والبخاري (٣٧٦) ، عن معمر ، عن الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر .  
وسيوورده المؤلف برقم (١٥٣٧) في باب الصلاة ، من طريق الحكم بن عتيبة ،  
عن نافع ، عن ابن عمر . ويخرج من طريقه هناك .

وفي الباب عن ابن مسعود عند عبد الله بن الإمام أحمد في زوائد المسند  
٣٩٦/١ ، وأبي يعلى ٢/٢٥٠ ، والطيبالسي (٣٣٣) ، وأحمد ٤٢٣/١ ، والنسائي  
١٨/٢ ، والطبراني في الكبير (١٠٢٨٣) ، والبخاري (٣٧٥) .

(١) في سنن أبي داود : سفرًا ، وهو جمع سافر ، كما يقال : تاجر وتجر ، وراكب  
وركب .

وَلِيَالِيَهُنَّ إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ ، لَكِنَّ مِنْ غَائِطٍ وَبَوْلٍ وَنَوْمٍ (١) . ٣ : ٣٤

(١) إسناده حسن ، عاصم : هو ابن بهدلة حديثه حسن ، وباقي رجاله ثقات ، وأخرجه عبد الرزاق (٧٩٥) ، والشافعي ٣٣/١ ، وابن أبي شيبة ١٧٧/١ ، ١٧٨ ، والحميدي (٨٨١) ، وأحمد ٢٣٩/٤ و ٢٤٠ ، والنسائي ٨٣/١ في الطهارة: باب التوقيت في المسح على الخفين للمسافر ، وابن ماجه (٤٧٨) في الطهارة وسننها : باب الوضوء من النوم من طريق ابن أبي شيبة ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » ٨٢/١ ، والبيهقي في « السنن » ٢٧٦/١ ، والطبراني (٧٣٥٣) ، وابن خزيمة في « صحيحه » (١٧) ، والبغوي في « شرح السنة » (١٦١) من طرق عن سفيان بن عيينة ، به .

وأخرجه عبد الرزاق (٧٩٢) ، والنسائي ٨٣/١ ، عن سفيان الثوري ، عن عاصم ، به ، ومن طريق عبد الرزاق أخرجه الطبراني (٧٣٥١) .  
وأخرجه عبد الرزاق (٧٩٣) عن معمر ، عن عاصم ، به ، ومن طريقه أخرجه أحمد ٢٣٩/٤ ، ٢٤٠ ، والدارقطني ١٩٦/١ ، ١٩٧ ، والطبراني (٧٣٥٢) ، وابن خزيمة في « صحيحه » (١٩٣) .

وأخرجه الطيالسي (١١٦٦) ، والترمذي (٩٦) في الطهارة : باب المسح على الخفين للمسافر والمقيم ، والنسائي ٨٣/١ ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » ٨٢/١ ، والطبراني في « الصغير » ٩١/١ ، وفي « الكبير » (٧٣٤٧) و (٧٣٤٨) و (٧٣٤٩) و (٧٣٥٠) و (٧٣٥٤) و (٧٣٥٥) إلى (٧٣٨٨) ، والبغوي (١٦٢) ، من طرق عن عاصم ، به . قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح ، ونقل عن البخاري أنه أحسن شيء في هذا الباب .

وأخرجه الطحاوي ٨٢/١ عن نصر بن مرزوق ، عن عفان ، عن عبد الواحد بن زياد ، عن عطية بن الحارث ، عن أبي الغريف عبيد الله بن خليفة ، عن صفوان ، وهذا سند حسن في الشواهد .

وقوله : « لكن من غائط وبول ونوم » قال الخطابي في « معالم السنن » ٦٢/١ : كلمة « لكن » موضوعة للاستدراك وذلك لأنه قد تقدمه نفي واستثناء ، وهو قوله : كان يأمرنا أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة ، ثم قال : لكن من بول وغائط ونوم ، فاستدركه ولكن ليعلم أن الرخصة إنما جاءت في هذا النوع من الأحداث دون الجنابة ، فإن المسافر الماسح على خفه إذا أجنب كان عليه نزع الخف ، وغسل الرجل مع سائر البدن ، وهذا كما تقول : ما جاءني زيد ، لكن عمرو ، وما رأيت زيدا ، لكن خالداً .

قال أبو حاتم : الرقاد له بداية ونهاية ، فبدايته النعاس الذي هو أوائل النوم ، وصفته أن المرء إذا كَلَّمَ فيه يسمع ، وإن أحدث ، عَلِمَ إلا أنه يتمايل تمايلاً . ونهايته زوال العقل ، وصفته أن المرء إذا أحدث في تلك الحالة لم يعلم ، وإن تكلم لم يفهم . فالنعاس لا يُوجب الوضوء على أحد قليله وكثيره على أي حالة كان النعاس ، والنوم يوجب الوضوء على مَنْ وُجِدَ على أي حالة كان النائم . على أن اسم النوم قد يقع على النعاس ، والنعاس على النوم ، ومعناهما مختلفان ، والله عز وجل فرق بينهما بقوله ﴿ لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ [ البقرة : ٢٥٥ ] ولما قرَنَ ، ﷺ ، في خبر صفوان بَيْنَ النوم ، والغائط ، والبول ، في إيجاب الوضوء منها ، ولم يكن بين البول والغائط فُرْقَانٌ ، وكان كُلُّ واحدٍ منهما قليل أحدهما أو كثيره أوجب عليه الطهارة ، سواء كان البائل قائماً ، أو قاعداً ، أو راکعاً ، أو ساجداً ، كان كُلُّ مَنْ نام بزوال العقل ، وجب عليه الوضوء ، سواء اختلفت أحواله ، أو اتفقت ، لأن العلة فيه زوال العقل لا تَغْيُرُ الأحوال عليه ، كما أن العلة في الغائط والبول وجودُهُما لا تَغْيُرُ أحوالِ البائل والمتغوط فيه<sup>(١)</sup> .

### ذَكَرُ الْأَمْرِ بِالْوُضُوءِ مِنَ الْمَذِي وَضُوءِ الصَّلَاةِ

١١٠١ - أخبرنا عمر بن سعيد بن سنان ، أخبرنا أحمد بن أبي بكر ، عن مالك ، عن أبي النَّضْرِ مولى عمر بن عبید الله ، عن سليمان بن يسار

(١) وانظر مذاهب العلماء في النوم الناقض للوضوء في « المغني » ١٧٢/١ - ١٧٦ .

عن المقداد بن الأسود ، أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ أَمَرَهُ أَنْ يَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، عَنِ الرَّجُلِ إِذَا دَنَا مِنْ أَهْلِهِ مَاذَا عَلَيْهِ؟ فَإِنَّ عِنْدِي ابْنَتَهُ وَأَنَا أَسْتَحْيِي أَنْ أَسْأَلَهُ ، قَالَ الْمِقْدَادُ : فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : « إِذَا وَجَدَ ذَلِكَ ، فَلْيَنْضَحْ فَرْجَهُ ، وَلْيَتَوَضَّأْ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ » (١) .

٧٨ : ١

قال أبو حاتم : مات المقداد بن الأسود بالجُرف ، سنة ثلاث وثلاثين . ومات سليمان بن يسار سنة أربع وتسعين (٢) ، وقد سمع سليمان بن يسار المقداد وهو ابنُ دون عشرِ سنين .

(١) رجاله ثقات إلا أن في السند انقطاعاً سقط منه ابن عباس ، لأن سليمان بن يسار لم يسمع من المقداد ولا من علي ، وقد أخرجه مسلم (٣٠٣) (١٩) ، وابن خزيمة (٢٢) ، والنسائي ٢١٤/١ ، والبيهقي في « معرفة السنن » ٢٩٢/١ ، من طريق ابن وهب ، عن مخزومة بن بكير ، عن أبيه ، عن سليمان بن يسار ، عن ابن عباس أن علي بن أبي طالب أرسل المقداد إلى النبي ﷺ فسأله عن المذي يخرج من الإنسان كيف يفعل به؟ فقال رسول الله : « توضع وانضح فرجك » .

وهو في « الموطأ » ٤٠/١ في الطهارة : باب الوضوء من المذي ، ومن طريق مالك عن أبي النضر ، عن سليمان ، عن المقداد أخرجه الشافعي ٢٣/١ ، وعبد الرزاق (٦٠٠) ، وأحمد ٥/٦ ، وأبو داود (٢٠٧) في الطهارة : باب في المذي ، والنسائي ٩٧/١ و ٢١٥ في الطهارة ، وابن ماجه (٥٠٥) ، وابن الجارود (٥) ، والبيهقي في السنن ١١٥/١ ، وفي « المعرفة » ٢٩١/١ ، وابن خزيمة برقم (٢١) وسيعيده المؤلف برقم (١١٠٦) . ولا بن أبي شيبه ٩٠/١ من طريق هشيم ، عن منصور ، عن الحسن ، عن علي ، قال : كنت أجد مذياً ، فأمرت المقداد أن يسأل النبي ﷺ عن ذلك لأن ابنته عندي ، فاستحييت أن أسأله ، فقال : « إن كل فحل يمذي ، فإذا كان المنى ، ففيه الغسل ، وإذا كان المذي ففيه الوضوء » . وانظر الحديثين بعده .

(٢) هذه الرواية ذكرها البخاري في « التاريخ الصغير » ٢٣٥/١ ، وعدها الإمام الذهبي في « سير أعلام النبلاء » ٤٤٧/٤ شاذة ، ونقل عن ابن سعد في « الطبقات » ١٧٥/٥ أنه مات سنة سبع ومئة ، وقال : وكذا أرخه مصعب بن عبد الله ، وابن =

ذَكَرُ الْبَيَانِ بِأَنَّ قَوْلَهُ ﷺ « فَلْيَنْضَحْ فَرْجَهُ » أَرَادَ بِهِ :  
فَلْيَغْسِلْ ذَكَرَهُ

١١٠٢ - أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ الْحُبَابِ الْجَمْحِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ  
الطَّيَالِسِيُّ ، حَدَّثَنَا زَائِدَةُ بْنُ قُدَامَةَ ، حَدَّثَنِي الرَّكِيُّ بْنُ الرَّبِيعِ الْفَزَارِيُّ ، عَنْ  
حَصِينِ بْنِ قَبِيصَةَ (١)

عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ : كُنْتُ رَجُلًا مَدَّاءً ، فَسَأَلْتُ  
النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : « إِذَا رَأَيْتَ الْمَذْيَ ، فَاغْسِلْ ذَكَرَكَ ، وَإِذَا رَأَيْتَ  
الْمَاءَ ، فَاغْتَسِلْ » (٢) .

٧٨ : ١

= معين والفلّاس ، وعلي بن عبد الله التميمي ، والبخاري وطائفة ، وهو ابن ثلاث  
وسبعين سنة ، فيكون مولده على هذا في أواخر أيام عثمان في سنة أربع وثلاثين ،  
أي أنه ولد بعد موت المقداد بسنة ، فأني له أن يسمع منه .

(١) تحرف في الأصل إلى عقبة .

(٢) إسناده صحيح على شرط مسلم ، وأخرجه النسائي ١١٢/١ في الطهارة : باب  
الغسل من المني ، من طريق أبي الوليد الطيالسي ، بهذا الإسناد .  
وأخرجه أبو داود الطيالسي ٤٤/١ عن زائدة ، بهذا الإسناد .

وأخرجه ابن أبي شيبة ٩٢/١ عن حسين بن علي ، والطحاوي في « شرح  
معاني الآثار » ٤٦/١ من طريق عبد الله بن رجاء ، كلاهما عن زائدة ، به .

وأخرجه أحمد ١٤٥/١ عن يزيد ، عن شريك ، وأبو داود (٢٠٦) في الطهارة :  
باب في المذي ، عن قتيبة بن سعيد ، عن عبيدة بن حميد ، كلاهما عن الركين بن  
الربيع ، به .

ومن طريق بشر بن معاذ ، عن عبيدة بن حميد ، عن الركين ، به ، سيورده المؤلف  
برقم (١١٠٧) .

وأخرجه عبد الرزاق (٦٠٤) ، والطيالسي ٤٤/١ ، وابن أبي شيبة ٩٠/١ ،  
وأحمد ٨٠/١ و ٨٢ و ١٢٤ و ١٤٠ ، والبخاري (١٣٢) في العلم : باب من  
استحيا فأمر غيره بالسؤال ، و (١٧٨) في الوضوء : باب من لم ير الوضوء إلا من  
المخرجين من القبل والدبر ، ومسلم (٣٠٣) في الحيض : باب المذي ، والنسائي  
٩٧/١ باب ما ينقض الوضوء ، و ٢١٤/١ باب الوضوء من المذي ، والطحاوي =

قال أبو حاتم : يُشبهه أن يكونَ عليُّ بن أبي طالب أمر المقدادَ أن يسأل رسولَ الله ، ﷺ ، عن هذا الحكم فسأله وأخبره ، ثم أخبر المقداد علياً بذلك ، ثم سأل عليُّ رسولَ الله ، ﷺ ، عما أخبره به المقداد حتى يكونا سؤالين في موضعين مختلفين ، والدليل على أنهما كانا في موضعين أن عند سؤال عليِّ النبيِّ ، ﷺ ، أمره بالاغتسال عند المنى ، وليس هذا في خبر المقداد . يدلُّك هذا على أنهما غير متضادين (١) .

في « شرح معاني الآثار » ٤٦/١ ، والبيهقي في « السنن » ١١٥/١ ، والبغوي في « شرح السنة » (١٥٩) من طرق عن الأعمش ، عن منذر الثوري ، عن ابن الحنفية ، عن علي . وصححه ابن خزيمة برقم (١٩) .

وأخرجه عبد الرزاق (٦٠٢) و (٦٠٣) ، وأحمد ١٢٦/١ ، وأبو داود (٢٠٨) و (٢٠٩) من طريق هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن علي .

وأخرجه ابن أبي شيبة ٩٠/١ ، وأحمد ٨٧/١ و ١٠٩ و ١١١ ، و ١١٢ و ١٢١ ، والترمذي (١١٤) في الطهارة : باب ما جاء في المنى والمذي ، وابن ماجه (٥٠٤) ، والطحاوي ٤٦/١ من طرق عن يزيد بن أبي زياد ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن علي .

وأخرجه ابن خزيمة في « صحيحه » (٢٣) ، والطحاوي ٤٦/١ ، من طريق عبدة بن حميد ، عن الأعمش ، عن حبيب بن أبي ثابت ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، عن علي .

وسيوذه برقم (١١٠٤) من طريق زائدة ، عن أبي حصين ، عن أبي عبد الرحمن السلمي ، عن علي .

وبرقم (١١٠٥) من طريق إياس بن خليفة ، عن رافع بن خديج ، عن علي .

وبرقم (١١٠٦) من طريق مالك كما تقدم في الحديث (١١٠١) .

(١) قال الحافظ في « الفتح » ٣٧٩/١ - ٣٨٠ : أطبق أصحاب المسانيد والأطراف على إيراد هذا الحديث في مسند علي ، ولو حملوه على أنه لم يحضر ، لأوردوه في مسند المقداد ، ويؤيده ما في رواية النسائي من طريق أبي بكر بن عياش عن أبي حصين في هذا الحديث عن علي ، قال : فقلت لرجل جالس إلى جانبي : سله فسأله ، ووقع في رواية مسلم « فقال : يغسل ذكره ويتوضأ » بلفظ الغائب فيحتمل =

ذَكَرُ الْخَيْرِ الدَّالَّ عَلَى أَنْ غَسَلَ الذِّكْرَ لِلْمَذِي لَا يَجْزِيءُ  
بِهِ صَلَاتُهُ<sup>(١)</sup> دُونَ الْوُضُوءِ ، وَأَنْ الْوُضُوءُ يُجْزِيءُ<sup>(٢)</sup>  
عَنْ نَضْحِ الثُّوبِ لَهُ

١١٠٣ - أَخْبَرَنَا أَبُو يَعْلَى ، حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ  
إِبْرَاهِيمَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدِ بْنِ السَّبَّاقِ ،  
عَنْ أَبِيهِ

= أن يكون سؤال المقداد وقع على الإبهام وهو الأظهر ، ففي مسلم أيضاً : « فسأله  
عن المذي الذي يخرج من الإنسان » وفي « الموطأ » نحوه ، ووقع في رواية لأبي  
داود والنسائي وابن خزيمة ذكر سبب ذلك من طريق حصين بن قبيصة عن علي ،  
قال : كنت رجلاً مذاء ، فجعلت أغتسل منه في الشتاء حتى تشقق ظهري ، فقال  
النبي : لا تفعل ، ولأبي داود وابن خزيمة من حديث سهل بن حنيف أنه وقع له  
نحو ذلك ، وأنه سأل عن ذلك بنفسه ، ووقع في رواية للنسائي ، أن علياً قال :  
أمرت عماراً أن يسأل ، وفي رواية لابن حبان والإسماعيلي أن علياً قال : سألت ،  
وجمع ابن حبان بين هذا الاختلاف بأن علياً أمر عماراً أن يسأل ، ثم أمر المقداد  
بذلك ، ثم سأل بنفسه ، وهو جمع جيد إلا بالنسبة لآخره ، لكونه مغايراً لقوله : إنه  
استحى عن السؤال بنفسه لأجل فاطمة ، فيتعين حملة على المجاز بأن بعض  
الرواة أطلق أنه سأل لكونه الأمر بذلك ، وبهذا جزم الإسماعيلي ثم النووي ،  
ويؤيد أنه أمر كلاً من المقداد وعمار بالسؤال عن ذلك ما رواه عبد الرزاق من طريق  
عائش بن أنس ، قال : تذاكر علي والمقداد وعمار المذي ، فقال علي : إنني  
رجل مذاء ، فاسألا عن ذلك النبي ﷺ ، فسأله أحد الرجلين ، وصحح ابن  
شكوال أن الذي تولى السؤال عن ذلك هو المقداد ، وعلي هذا ، فنسب عمار إلى  
أنه سأل عن ذلك محمولة على المجاز أيضاً لكونه قصده ، لكن تولى المقداد  
الخطاب دونه . والله أعلم .

(١) في هامش الأصل : « صلاة » : خ .

(٢) كذا في « الأنواع والتقسيم » و « الإحسان » يجزىء ، بالإثبات ، وأخشى أن يكون  
خطأ ، صوابه « لا يجزىء » ، لأن الحديث المندرج تحت هذا العنوان ينص على  
الوضوء والنضح معاً .

عن سهل بن حنيف قال : كُنْتُ أَلْقَى مِنَ الْمَذْيِ شِدَّةً ، فَكُنْتُ أَكْثَرَ الْاِغْتِسَالِ مِنْهُ ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ، ﷺ ، عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ : « إِنَّمَا يُجْزِيكَ مِنْهُ الْوُضُوءُ » . فَقُلْتُ : فَكَيْفَ يَمَّا يُصِيبُ ثَوْبِي مِنْهُ ؟ قَالَ : « يَكْفِيكَ أَنْ تَأْخُذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ فَتَنْضَحَ بِهَا مِنْ ثَوْبِكَ حَيْثُ تَرَى أَنَّهُ أَصَابَهُ » (١) .

٧٨. ١

ذكر إيجاب الوضوء على الممذي والاعتسال على الممذي

١١٠٤ - أخبرنا عمر بن محمد الهمداني ، قال : حدثنا محمد بن عثمان العجلي ، قال : حدثنا حسين بن علي ، عن زائدة ، عن أبي حصين ، عن أبي عبد الرحمن السلمي

عن علي بن أبي طالب قال : كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ، ﷺ ، فَقَالَ : « إِذَا رَأَيْتَ الْمَاءَ ، فَاعْسِلْ ذَكَرَكَ وَتَوَضَّأْ ، وَإِذَا رَأَيْتَ الْمَنِيَّ فَاعْتَسِلْ » (٢) .

٦٥: ٣

(١) إسناده قوي ، فقد صرح ابن إسحاق بالتحديث ، وأخرجه ابن أبي شيبة ٩١/١ ، وأبو داود (٢١٠) في الطهارة : باب في المذي ، والترمذي (١١٥) في الطهارة : باب في المذي يصيب الثوب ، وابن ماجه (٥٠٦) في الطهارة : باب الوضوء من المذي ، والدارمي في الوضوء ١٨٤/١ ، والطحاوي ٤٧/١ من طرق عن محمد بن إسحاق ، بهذا الإسناد ، وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح نعرفه إلا من حديث محمد بن إسحاق . وقوله : « ترى » هو بضم التاء بمعنى تظن ، ويفتحها بمعنى تبصر .

(٢) إسناده صحيح على شرط البخاري ، وهو في « صحيحه » (٢٦٩) في الغسل : باب غسل المذي والوضوء منه ، عن أبي الوليد الطيالسي ، ومن طريقه البغوي في « شرح السنة » (١٥٨) ، وأخرجه الطحاوي في « شرح معاني الآثار » ٤٦/١ من طريق عبد الله بن رجاء ، والطيالسي ٤٤/١ ، ثلاثتهم عن زائدة ، بهذا الإسناد .

وأخرجه أحمد ١٢٩/١ ، والنسائي ٩٦/١ في الطهارة : باب ما ينقض الوضوء وما لا ينقض الوضوء من المذي ، وابن خزيمة في « صحيحه » (١٨) ، وابن الجارود (٦) ، من طرق عن أبي بكر بن عياش ، عن أبي حصين ، به . ولفظه :

ذَكَرُ خَيْرٍ أَوْ هُمْ مَنْ لَمْ يُحْكِمِ صِنَاعَةَ الْحَدِيثِ أَنَّهُ مُضَادٌّ  
لِخَيْرِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ الَّذِي ذَكَرْنَا

١١٠٥ - أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ سَفِيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أُمِيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ ،  
قَالَ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ ، عَنْ (١) ابْنِ أَبِي  
نَجِيحٍ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ إِيَّاسِ بْنِ خَلِيفَةَ

عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ، أَنَّ عَلِيًّا أَمَرَ عَمَّارًا (٢) أَنْ يَسْأَلَ  
رَسُولَ اللَّهِ ، ﷺ ، عَنِ الْمَذْيِ ، فَقَالَ : «يَغْسِلُ مَذَاكِيرَهُ وَيَتَوَضَّأُ» (٣) .  
٦٥ : ٣

ذَكَرُ خَيْرٍ ثَالِثٍ يُرِهِمْ مَنْ لَمْ يَطْلُبِ الْعِلْمَ مِنْ مِظَانِهِ  
أَنَّهُ مُضَادٌّ لِلْخَيْرِ بْنِ اللَّذِينَ تَقَدَّمَ ذَكَرْنَا لَهُمَا

١١٠٦ - أَخْبَرَنَا أَبُو خَلِيفَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ  
أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ يَسَارٍ

عَنْ الْمُقَدَّادِ بْنِ الْأَسْوَدِ ، أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ أَمَرَهُ أَنْ يَسْأَلَ

= عَنْ عَلِيٍّ قَالَ : كُنْتُ رَجُلًا مَذَاءً ، فَأَمَرْتُ رَجُلًا يَسْأَلُ النَّبِيَّ ﷺ - لِمَكَانِ ابْتِنِهِ - ،  
فَسَأَلَ ، فَقَالَ : «تَوَضَّأْ وَاغْسَلْ ذَكَرَكَ» ، وَلَمْ يَرِدْ عِنْدَ مَنْ ذَكَرْنَا جَمْلَةً : «وَإِذَا  
رَأَيْتَ الْمَنِيَّ فَاغْتَسِلْ» .

وَانظُرْ تَخْرِيجَ الْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِ بِرَقْمِ (١١٠٢) وَ (١١٠١) .

(١) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : عَمَّارٌ ، وَهُوَ خَطَأٌ .

(٣) رَجَالُهُ رَجَالُ الشَّيْخَيْنِ غَيْرِ إِيَّاسِ بْنِ خَلِيفَةَ ، فَقَدْ رَوَى لَهُ النَّسَائِيُّ وَلَمْ يُوَثِّقْهُ غَيْرَ الْمُؤَلَّفِ  
٣٤ / ٤ ، وَلَمْ يَرَوْعْنَهُ غَيْرَ عَطَاءٍ ، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي «الْمِيزَانِ» : لَا يَكَادِ يَعْرِفُ ، وَقَوْلُ الْحَافِظِ  
فِي «التَّقْرِيبِ» : صَدُوقٌ فِيهِ مَا فِيهِ . وَابْنُ أَبِي نَجِيحٍ : هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي نَجِيحٍ سِيسَارُ التَّقْفِي  
الْمَكِّيُّ ثِقَةٌ رَوَى لَهُ السُّنَنُ ، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ٩٧ / ١ فِي الطَّهَارَةِ : بَابُ مَا يَنْقُضُ الْوَضُوءَ وَمَا  
لَا يَنْقُضُ الْوَضُوءَ مِنَ الْمَذْيِ ، وَالطَّحَاوِيُّ ٤٥ / ١ مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنْ أُمِيَّةِ بْنِ بَسْطَامٍ ، بِهَذَا  
الْإِسْنَادِ . وَانظُرْ الْحَدِيثَ السَّابِقَ .

وَأَخْرَجَهُ بِنَحْوِهِ الْحَمِيدِيُّ (٣٩) ، وَالنَّسَائِيُّ ٩٧ / ١ ، وَالطَّحَاوِيُّ ٤٧ / ١ مِنْ  
طَرِيقِ سَفِيَانَ ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ عَائِشِ بْنِ أَنَسٍ ، عَنْ عَلِيٍّ .

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، عَنِ الرَّجُلِ إِذَا دَنَا مِنْ أَهْلِهِ فَخَرَجَ مِنْهُ الْمَذْيُ مَاذَا عَلَيْهِ؟ فَإِنَّ عِنْدِي ابْنَتَهُ وَأَنَا أَسْتَحْيِي أَنْ أَسْأَلَهُ . قَالَ الْمَقْدَادُ : فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ : « إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ ذَلِكَ ، فَلْيَنْضَحْ فَرْجَهُ ، وَلْيَتَوَضَّأْ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ » (١) . ٦٥ : ٣

قال أبو حاتم رحمه الله : قد يتوهم بعض المستمعين لهذه الأخبار ، ممن لم يطلب العلم من مظانّه ، ولا دار في الحقيقة على أطرافه ، أن بينها تضاداً أو تهاوتاً ، لأن في خبر أبي عبد الرحمن السلمي : سألت النبي ﷺ . وفي خبر إياس بن خليفة أنه أمر عماراً أن يسأل النبي ﷺ ، وفي خبر سليمان بن يسار أنه أمر المقداد أن يسأل رسول الله ﷺ ، وليس بينها تهاوت ، لأنه يحتمل أن يكون علي بن أبي طالب أمر عماراً أن يسأل النبي ﷺ ، فسأله ، ثم أمر المقداد أن يسأله ، فسأله ، ثم سأل بنفسه رسول الله ﷺ . والدليل على صحة ما ذكرت أن متن كل خبر يخالف متن الخبر الآخر ، لأن في خبر أبي عبد الرحمن « كنت رجلاً مذاءً ، فسألت النبي ﷺ ، فقال : إذا رأيت الماء فاغتسل » . وفي خبر إياس بن خليفة : « أنه أمر عماراً أن يسأل النبي ﷺ ، فقال : يغسل مذاكيره ويتوضأ » ، وليس فيه ذكر « المني » الذي في خبر أبي عبد الرحمن ، وخبر المقداد بن الأسود سؤال مستأنف ، فيسأل أنه ليس بالسؤالين الأولين اللذين

(١) رجاله ثقات إلا أنه منقطع ، وأخرجه أبو داود (٢٠٧) في الطهارة ، عن عبد الله بن مسلمة القعني ، بهذا الإسناد . وهو مكرر الحديث (١١٠١) وانظر الحديثين قبله .

ذكرناهما ، لأن في خبر المقداد : « أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ أَمَرَهُ أَنْ يَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ، ﷺ ، عَنِ الرَّجُلِ إِذَا دَنَا مِنْ أَهْلِهِ فَخَرَجَ مِنْهُ الْمَذْيُ مَاذَا عَلَيْهِ ؟ فَإِنَّ عِنْدِي ابْنَتَهُ » . فذلك ما وصفنا ، على أن هذه أسئلة متباينة ، في مواضع مختلفة ، لعل موجودة ، من غير أن يكون بينها تضاد أو تهاتر .

### ذكر إيجاب الوضوء من المذي والاعتسال من المني

١١٠٧ - أخبرنا عمر بن محمد الهمداني ، قال حدثنا بشر بن معاذ ، قال : حدثنا عبيدة بن حميد الحداء ، قال : حدثنا الركين بن الربيع بن عميلة ، عن حصين بن قبيصة

عن علي بن أبي طالب ، قال : كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً ، فَجَعَلْتُ أَغْتَسِلُ فِي الشَّتَاءِ حَتَّى تَشَقَّ ظَهْرِي ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ، ﷺ ، أَوْ ذَكَرَ لَهُ ، فَقَالَ : « لَا تَفْعَلْ ، إِذَا رَأَيْتَ الْمَذْيَ ، فَأَغْسِلْ ذَكَرَكَ ، وَتَوَضَّأْ وَضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ ، وَإِذَا نَضَحْتَ الْمَاءَ ، فَأَغْتَسِلْ » (١) .  
٤ : ٤٩

(١) إسناده صحيح ، وأخرجه ابن خزيمة في « صحيحه » برقم (٢٠) عن بشر بن معاذ العقدي ، به .

وأخرجه ابن أبي شيبة ٩٢/١ ، وأحمد ١٠٩/١ ، وأبو داود (٢٠٦) في الطهارة : باب في المذي ، والنسائي ١١١/١ في الطهارة : باب الغسل من المني ، من طريق عبيدة بن حميد ، به . وتقدم برقم (١١٠٢) من طريق زائدة بن قدامة ، عن الركين بن الربيع ، به ، واستوفي هناك تخريجه من طريقه فانظره . وقوله : « فإذا نضحت الماء فاغتسل » ، ورد في رواية أبي داود والنسائي : « فإذا فضخت » بالفاء والحاء المعجمة ، وفضخ الماء : دققه ، ويريد بالماء المني . انظر « النهاية » .

## ذَكَرَ خَيْرٍ فِيهِ كَالدَّلِيلِ عَلَى أَنْ الْوَضُوءَ لَا يَجِبُ مِنْ لَمَسِ المرءِ ذَوَاتِ الْمَحَارِمِ

١١٠٨ - أخبرنا إسحاق بن إبراهيم بن إسماعيل ، قال : حدثنا قتيبة  
ابن سعيد ، قال : حدثنا الليث ، عن ابن شهاب ، عن عروة  
عن عائشة : أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ ، أَنَّهَا كَانَتْ تَغْتَسِلُ مَعَ  
رَسُولِ اللَّهِ ، ﷺ ، فِي الْإِنَاءِ الْوَاحِدِ (١) .  
١٠ : ٥

(١) إسناده صحيح على شرطهما ، وأخرجه مسلم (٣١٩) (٤١) في الحيض : باب  
القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة ، والنسائي ١٢٧/١ في الطهارة : باب  
ذكر القدر الذي يكفي به الرجل من الماء للغسل ، كلاهما عن قتيبة بن سعيد ، بهذا  
الإسناد .

وأخرجه مسلم (٣١٩) (٤١) ، وأبو عوانة ٢٩٥/١ ، والبيهقي في « السنن »  
١٩٣/١ ؛ من طرق عن الليث ، به .

وأخرجه الشافعي ٢٠/١ ، وعبد الرزاق (١٠٢٧) ، والحميدي (١٥٩) ،  
والطيالسي ٤٢/١ ، وابن أبي شيبة ٣٥/١ ، وأحمد ٣٧/٦ و ١٢٧ و ١٩٩ ،  
والبخاري (٢٥٠) في الغسل : باب غسل الرجل مع امرأته ، ومسلم (٣١٩) (٤١)  
في الحيض ، وأبو داود (٢٣٨) في الطهارة : باب في مقدار الماء الذي يجزئ في  
الغسل ، والنسائي (١٢٨) في الطهارة : باب ذكر الدلالة على أنه لا وقت في ذلك ،  
وابن ماجه (٣٧٦) في الطهارة : باب الرجل والمرأة يغتسلان من إناء واحد ،  
والدارمي ١٩١/١ و ١٩٢ ، وابن الجارود (٥٧) ، والبيهقي في « السنن »  
١٨٧/١ ؛ من طرق عن ابن شهاب الزهري ، به .

وأخرجه أحمد ٢٣٠/٦ ، والبخاري (٢٦٣) ، والبيهقي ١٨٧/١ ، ١٨٨ ، من  
طريقين عن عروة ، به .

وأخرجه عبد الرزاق (١٠٣١) ، وابن أبي شيبة ٣٥/١ ، وأحمد ١٩١/٦ و ١٩٢  
و ٢٠١ ، والبخاري (٢٩٩) ، وأبو داود (٧٧) ، والنسائي ١٢٩/١ ، والبيهقي  
١٨٩/١ ، من طريق سفيان ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة .  
وأخرجه الدارقطني ٥٢/١ من طرق عن حارثة ، عن عمرة ، عن عائشة .

وأخرجه الدارقطني ٥٢/١ أيضاً من طريق أبي الزبير ، عن عبید بن عمير ، عن  
عائشة .

### ذَكَرُ الْخَبِيرِ الدَّالُّ عَلَى أَنَّ المَلَامُتَةَ مِنَ ذَوَاتِ المَحَارِمِ لَا تُوجِبُ الوُضُوءَ

١١٠٩ - أخبرنا أبو خَلِيفَةَ ، قال : حدثنا القَعْنَبِيُّ ، عن مالكٍ ، عن عامرِ بنِ عبدِ اللَّهِ بنِ الزبيرِ ، عن عمرو بنِ سُلَيْمِ الزُّرْقِيِّ عن أبي قتادة ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ، ﷺ ، كَانَ يُصَلِّي ، وَهُوَ حَامِلٌ أُمَامَةَ بِنْتَ زَيْنَبَ ابْنَتِهِ ، فَكَانَ إِذَا قَامَ ، حَمَلَهَا ، وَإِذَا سَجَدَ ، وَضَعَهَا (١) .

١٠ : ٥

= وأخرجه من طرق أخرى عن عائشة : ابن أبي شيبة ٣٥/١ ، وأحمد ٣٠/٦ و٤٣ و٦٤ و١٠٣ و١٢٩ و١٥٧ و١٧١ ، ومسلم (٣٢١) (٤٣) و(٤٤) .  
وسيوذه المؤلف برقم (١١١١) من طريق أفلح بن حميد ، عن القاسم بن محمد ، عن عائشة ، وبرقم (١١٩٤) من طريق هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ، وبرقمي (١١٩٢) و(١١٩٥) من طريقين عن معاذة العدوية ، عن عائشة ، وبرقم (١١٩٣) من طريق زائدة ، عن عبد الملك بن أبي سليمان ، عن عطاء ، عن عائشة ، وبرقم (١٢٦٢) و(١٢٦٤) من طريق عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، عن عائشة . ويرد تخريج كل طريق في موضعه .  
(١) إسناده صحيح على شرطهما ، وأخرجه مسلم (٥٤٣) (٤١) في المساجد ، وأبو داود (٩١٧) في الصلاة : باب العمل في الصلاة ، كلاهما عن القعني ، عن مالك ، به ، وهو في « الموطأ » ١٧٠/١ في قصر الصلاة في السفر : باب جامع الصلاة ، ومن طريقه أخرجه أحمد ٢٩٥/٥ ، ٢٩٦ ، ٣٠٣ ، والبخاري (٥١٦) في الصلاة : باب إذا حمل جارية صغيرة على عنقه في الصلاة ، والنسائي ١٠/٣ في السهو : باب حمل الصبايا في الصلاة ، والدارمي ٣١٦/١ في الصلاة : باب العمل في الصلاة .

وأخرجه أحمد ٢٩٦/٥ و٢٩٧ و٣٠٤ و٣١٠ و٣١١ ، والطيالسي ١٠٩/١ ، والشافعي ٩٦/١ ، والحميدي (٤٢٢) ، ومسلم (٥٤٣) (٤٢) ، والنسائي ١٠/٣ ، والطبراني في « الكبير » ٢٢/ (١٠٦٦) و(١٠٦٧) و(١٠٦٨) و(١٠٦٩) و(١٠٧٠) و(١٠٧١) من طرق عن عامر بن عبد الله بن الزبير ، به .  
قال الحافظ في « الفتح » : اختلف العلماء في تأويل هذا الحديث ، والذي أحوجهم إلى ذلك أنه عمل كثير ، فروى ابن القاسم عن مالك أنه كان في النافلة ، =

## ذَكَرُ الْخَبْرِ الدَّالِ عَلَى نَفْيِ إِجْبَابِ الْوُضُوءِ مِنَ الْمَلَامَةِ إِذَا كَانَتْ مِنْ ذَوَاتِ الْمَحَارِمِ

١١١٠ - أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ ، قَالَ :  
حَدَّثَنَا لَيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ  
سُلَيْمِ الزُّرْقِيِّ (١)

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا قَتَادَةَ يَقُولُ : بَيْنَمَا نَحْنُ عَلَى بَابِ رَسُولِ اللَّهِ ،  
ﷺ ، جُلُوسٌ (٢) إِذْ خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ ، يَحْمِلُ أُمَامَةَ بِنْتَ  
أَبِي الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ ، وَأُمُّهَا زَيْنَبُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ، ﷺ ،  
وَهِيَ صَبِيَّةٌ ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ ، وَهِيَ عَلَى عَاتِقِهِ ، يَضَعُهَا  
إِذَا رَكَعَ ، وَيُعِيدُهَا عَلَى عَاتِقِهِ إِذَا قَامَ ، حَتَّى قَضَى صَلَاتَهُ ، يَفْعَلُ  
ذَلِكَ بِهَا (٣) .

وهو تأويل بعيد ، فإن ظاهر الأحاديث أنه كان في فريضة ، وسبقه إلى استبعاد ذلك  
المازري وعياض لما ثبت في مسلم : « رأيت النبي ﷺ يوم الناس وأمامة على  
عاتقه » قال المازري : إمامته بالناس في النافلة ليست بمعهودة . وقال النووي :  
ادعى بعض المالكية أن هذا الحديث منسوخ ، وبعضهم أنه من الخصائص ،  
وبعضهم أنه كان لضرورة ، وكل ذلك دعاوى باطلة مردودة لا دليل عليها ، وليس  
في الحديث ما يخالف قواعد الشرع لأن الأدمي طاهر ، وما في جوفه معفو عنه ،  
وثياب الأطفال وأجسادهم محمولة على الطهارة حتى تتبين النجاسة . وقال  
الفاكهاني : وكان السر في حمله أمامة في الصلاة دفعا لما كانت العرب تألفه من  
كراهة البنات وحملهن ، فخالفهم في ذلك حتى في الصلاة للمبالغة في ردعهم .

(١) نسبة إلى بني زريق بطن من الأنصار ، وقد تحرف في الأصل إلى « الرومي » .

(٢) في الأصل : جلوساً .

(٣) إسناده صحيح على شرط الشيخين ، وأخرجه البخاري (٥٩٩٦) في الأدب : باب

رحمة الولد وتقيله ومعانقته ، عن أبي الوليد الطيالسي ، بهذا الإسناد .

وأخرجه أحمد ٣٠٣/٥ و٣٠٤ ، ومسلم (٥٤٣) في المساجد : باب جواز حمل

الصبيان في الصلاة ، وأبو داود (٩١٨) و(٩٢٠) في الصلاة : باب العمل في =

## ذَكَرَ خَيْرٌ فِيهِ كَالدَّلِيلِ عَلَى أَنْ الْمَلَامَةَ لِلرَّجُلِ مِنْ امْرَأَتِهِ لَا يُوجِبُ الْوُضُوءَ عَلَيْهَا

١١١١ - أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْهَمْدَانِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ ،  
قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَفْلَحُ بْنُ حَمِيدِ الْأَنْصَارِيِّ ، أَنَّهُ سَمِعَ  
الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ :

سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ : إِنْ كُنْتُ لِأَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ،  
ﷺ ، مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ ، تَخْتَلِفُ أَيْدِينَا فِيهِ وَتَلْتَقِي (١) . ٤ : ١

= الصلاة ، والنسائي ٤٥/٢ في المساجد : باب إدخال الصبيان المساجد ، والدارمي  
٣١٦/١ ، وابن الجارود (٢١٤) ، والطبراني ٢٢/١٠٧١ و (١٠٧٢) و (١٠٧٣) و  
(١٠٧٤) و (١٠٧٥) و (١٠٧٦) ، والبيهقي في « السنن » ١٢٧/١ ؛ من طرق عن  
سعيد بن أبي سعيد المقبري بهذا الإسناد .

وأخرجه مسلم (٥٤٣) (٤٣) في المساجد ، وأبو داود (٩١٩) في الصلاة ،  
والطبراني ٢٢/١٠٧٧ و (١٠٧٨) و (١٠٧٩) ، من طرق عن عمرو بن سليم  
الزُّرْقِيُّ ، به . وفي إحدى الروايات أن ذلك كان في صلاة الصبح . وانظر ما قبله .  
(١) إسناده صحيح على شرط مسلم . أبو الطاهر هو أحمد بن عمرو بن عبد الله بن  
عمرو بن السرح المصري ، ثقة من رجال مسلم ، وأخرجه أبو عوانة ٢٨٤/١ عن  
يونس بن عبد الأعلى ، عن ابن وهب ، بهذا الإسناد

وأخرجه أحمد ١٩٢/٦ عن أفلح بن حميد ، بهذا الإسناد

وأخرجه البخاري (٢٦١) في الغسل : باب هل يدخل الجنب يده في الإناء قبل  
أن يغسلها ، ومسلم (٣٢١) (٤٥) في الحيض : باب القدر المستحب من الماء في  
غسل الجنابة وغسل الرجل والمرأة في إناء واحد في حالة واحدة وغسل أحدهما  
بفضل الآخر ، والبيهقي في « السنن » ١٨٦/١ ، ١٨٧ ، من طريق عبد الله بن  
مسلمة القعني ، وأبو عوانة ٢٨٤/١ من طريق ابن أبي فديك ، كلاهما عن أفلح ، به .  
وأخرجه النسائي ٢٠١/١ باب الدليل على أن لا توقيت في الماء الذي يغتسل  
فيه ، والبيهقي في « السنن » ١٩٤/١ من طريق الزهري ، عن القاسم ، به .

وسيورده المؤلف برقم (١٢٦٢) و (١٢٦٤) من طريق عبد الرحمن بن القاسم ،  
عن أبيه ، به . ويرد تخريجه من طريقه هناك . وتقدم برقم (١١٠٨) من طريق  
الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، وأوردت في تخريجه طرقه ، فانظره . =

١١١٢ - أخبرنا الحسين بن إدريس الأنصاري ، قال : أخبرنا أحمد ابن أبي بكر ، عن مالك ، عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، أنه سمع عروة بن الزبير يقول : دخلت على مروان بن الحكم فذكرنا ما يكون منه الوضوء ، فقال مروان :

أخبرتني بسرة بنت صفوان أنها سمعت رسول الله ، ﷺ ، يقول : « إذا مس أحدكم ذكره ، فليتوضأ » (١) . ٢٣ : ١

= و « تختلف أيدينا » : أي يغترف تارة قبلها ، وتغترف هي تارة قبله .  
وقوله : « وتلتقي » زيادة في رواية ابن حبان بعد قوله : « تختلف أيدينا فيه » وردت أيضاً عند البيهقي وأبي عوانة . قال الحافظ في «الفتح» ٣٧٣/١ : وللإسماعيلي من طريق إسحاق بن سليمان ، عن أفلح ، « تختلف فيه أيدينا . يعني : حتى تلتقي » . وللبيهقي من طريقه : « تختلف أيدينا فيه ، يعني وتلتقي » وهذا يشعر بأن قوله : « وتلتقي » مدرج .

(١) إسناده صحيح ، رجاله رجال الصحيح ، وقد صححه غير واحد من الأئمة ، وهو في «الموطأ» ٤٢/١ في الطهارة : باب الوضوء من مس الفرج . ومن طريق مالك أخرجه : الشافعي في «المسند» ٣٤/١ ، وأبو داود (١٨١) في الطهارة : باب الوضوء من مس الذكر ، والنسائي ١٠٠/١ في الطهارة : باب الوضوء من مس الذكر ، والحازمي في «الاعتبار» ص ٤١ ، والبيهقي في السنن ١٢٨/١ ، والمعرفة ٣٢٧/١ ، والطبراني في «الكبير» (٤٩٦) ، والبغوي في «شرح السنة» (١٦٥) .

وأخرجه ابن أبي شيبة ١٦٣/١ ، والحميدي (٣٥٢) ، والطيالسي (١٦٥٧) ، وأحمد ٤٠٦/٦ و ٤٠٧ ، والنسائي ١٠٠/١ و ٢١٦ في الطهارة ، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ١٨٥/١ ، والدارمي ١٨٥/١ ، وابن الجارود (١٦) ، والطبراني ٢٤/ (٤٨٧) و (٤٨٨) و (٤٨٩) و (٤٩٠) و (٤٩١) و (٤٩٢) و (٤٩٣) و (٤٩٤) و (٤٩٥) و (٤٩٧) و (٤٩٨) و (٤٩٩) و (٥٠٠) و (٥٠١) و (٥٠٢) و (٥٠٣) و (٥٠٤) من طرق عن عبد الله بن أبي بكر به .

وأخرجه عبد الرزاق (٤١٢) من طريق ابن شهاب عن عبد الله ، عن بسرة ، عن زيد بن خالد الجهني . . . ، وصححه الحاكم ١٣٦/١ ، وانظر الحديث (١١١٥) و (١١١٦) و (١١١٧) و (١١١٨) .

قال أبو حاتم رضي الله عنه : عائد بالله أن نحتج بخبر رواه مروان بن الحكم وذووه في شيء من كُتُبنا ، لأننا لا نستحل الاحتجاج بغير الصحيح من سائر الأخبار ، وإن وافق ذلك مذهبنا ، ولا نعتد من المذاهب إلا على المنتزِع من الآثار ، وإن خالف ذلك قول أئمتنا .

وأما خبرُ بسرة الذي ذكرناه ، فإن عُرْوَةَ بنَ الزبير سَمِعَهُ من مروان بن الحكم ، عن بسرة ، فلم يُقِنِّعْهُ ذلك حتى بعث مروان شرطياً له إلى بسرة فسألها ، ثم أتاهم ، فأخبرهم بمثل ما قالت بسرة ، فسَمِعَهُ عُرْوَةَ ثانياً عن الشرطي ، عن بسرة ، ثم لم يُقِنِّعْهُ ذلك حتى ذهب إلى بسرة فَسَمِعَ منها ، فالخبر عن عُرْوَةَ ، عن بسرة ، متصلٌ ليس بمنقطع<sup>(١)</sup> ، وصار مروان والشرطي كأنهما عاريتان يُسَقَطَانِ من الإسناد .

ذَكَرُ الخَبْرِ الدالُّ على أن عُرْوَةَ

سَمِعَ هذا الخَبْرَ من بسرة نفسها

١١١٣ - أخبرنا أحمد بن خالد بن عبد الملك بن عبيد الله بن مسرح

الحراني أبو بدر بسرغامرطا من ديار مضر ، قال : حدثنا أبي ، قال : حدثنا

= وبسرة هي بنت صفوان بن نوفل بن أسد بن عبد العزى بن قصي القرشية الأسدية بنت أخي ورقة بن نوفل ، وأخت عقبة بن معيط لأمه لها سابقة قديمة وهجرة ، وكانت من المبايعات ، انظر « الإصابة » ٢٤٥/٤ - ٢٤٦ .

(١) قال المحافظ في « تلخيص الحبير » ١٢٢/١ : وقد جزم ابن خزيمة وغير واحد من الأئمة بأن عروة سمعه من بسرة ، وانظر كلام الحاكم أيضاً في « المستدرک » ١٣٦/١ ، وانظر الأحاديث (١١١٣) و(١١١٤) و(١١١٥) و(١١١٦) و(١١١٧) .

شعيبُ بنُ إسحاق ، قال : حدثني هشامُ بنُ عروة ، عن أبيه ، أن مروان ابنَ الحكم حدثه

عن بُسرة بنتِ صفوان ، أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ : « إِذَا مَسَّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ ، فَلْيَتَوَضَّأْ » قَالَ : فَأَنْكَرَ ذَلِكَ عُرْوَةُ ، فَسَأَلَ بُسْرَةَ ، فَصَدَّقَتْهُ (١) .

٢٣ : ١

ذكر خبر ثانٍ يُصرِّحُ بأنَّ عُرْوَةَ بنَ الزبير سَمِعَ هذا الخبرَ من بُسرة كما ذكرناه قبل

١١١٤ - أخبرنا محمدُ بنُ إسحاق بن خزيمةَ قال : حدثنا محمد بنُ رافع ، قال : حدثنا ابنُ أبي فُدَيْك ، قال : أخبرني ربيعةُ بنُ عثمان ، عن هشامِ بنِ عُرْوَةَ ، عن أبيه ، عن مروان

عن بُسرة أنَّ النبيَّ ﷺ ، قَالَ : « مَنْ مَسَّ فَرْجَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ »

(١) أحمد بن خالد أبو بدر ، ترجمه الإمام الذهبي في « الميزان » ، ونقل عن الدارقطني قوله : ليس بشيء . وأبوه ترجمه المؤلف في « الثقات » ٢٢٦/٨ ، وقال : مستقيم الحديث جداً . وباقي رجاله ثقات .

وأخرجه الدارقطني ١٤٦/١ ، والبيهقي في « السنن » ١٢٩/١ و ١٣٠ ، وفي « المعرفة » ٣٥٩/١ ، والحاكم في « المستدرک » ١٣٧/١ ، من طرق عن الحكم بن موسى ، عن شعيب بن اسحاق ، بهذا الإسناد .

وأخرجه الترمذي (٨٣) في الطهارة : باب الوضوء من مسِّ الذكر ، والنسائي ٢١٦/١ في الغسل والتيمم : باب الوضوء من مسِّ الذكر ، وابنُ الجارود برقم (١٧) ، والحاكم ١٣٧/١ ، والبيهقي في « السنن » ١٢٩/١ و ١٣٠ ، من طرق عن هشام بن عروة ، به .

وانظر الطرق الأخرى للحديث بالأرقام (١١١٢) و (١١١٤) و (١١١٥) و (١١١٦) و (١١١٧) .

قَالَ عُرْوَةُ : فَسَأَلْتُ بُسْرَةَ ، فَصَدَّقْتَهُ (١) . ٢٣ : ١

ذَكَرَ الْخَبْرَ الدَّالَّ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ بِالْوُضُوءِ مِنْ مَسِّ الْفَرْجِ إِنَّمَا هُوَ الْوُضُوءُ الَّذِي لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ إِلَّا بِهِ

١١١٥ - أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ الْحُبَابِ الْجَمْحِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ بُسْرَةَ قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ مَسَّ فَرْجَهُ ، فَلْيُعِدِ الْوُضُوءَ » (٢) . ٢٣ : ١

قَالَ أَبُو حَاتِمٍ : لَوْ كَانَ الْمُرَادُ مِنْهُ غَسْلَ الْيَدَيْنِ كَمَا قَالَ بَعْضُ النَّاسِ ، لَمَا قَالَ ، ﷺ : « فَلْيُعِدِ الْوُضُوءَ » إِذِ الْإِعَادَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا لِلْوُضُوءِ الَّذِي هُوَ لِلصَّلَاةِ .

(١) إسناده قوي ، رجاله رجال الصحيح ، ابن أبي فديك : هو محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك الدبلي مولاهم المدني ، روى له الجماعة ، وأخرجه ابن الجارود (١٨) عن أحمد بن الأزهر ، عن ابن أبي فديك ، بهذا الإسناد . وأخرجه ابن خزيمة رقم (٣٣) عن محمد بن العلاء ومحمد بن عبد الله بن المبارك ، وابن الجارود (١٧) عن إسحاق بن منصور ، ثلاثهم ، عن أبي أسامة ، عن هشام بن عروة ، به . وانظر الحديث (١١١٢) .

(٢) إسناده صحيح على شرطهما ، وأخرجه أحمد ٤٠٦/٦ ، ٤٠٧ ، والترمذي (٨٢) في الطهارة : باب الوضوء من مس الذكر ، والنسائي ٢١٦/١ في الغسل والتميم : باب الوضوء من مس الذكر ، والبيهقي في « السنن » ١٢٨/١ من طريق يحيى بن سعيد القطان ، عن هشام بن عروة ، به ، بلفظ : « مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلَا يَصِلُ حَتَّى يَتَوَضَّأَ » .

قال النسائي : هشام بن عروة لم يسمع من أبيه هذا الحديث والله أعلم . وأخرجه الترمذي (٨٤) من طريق أبي الزناد ، عن عروة ، عن بسرة ، عن النبي ﷺ ، وانظر الحديثين قبله ، والحديث (١١١٧) الآتي .

ذَكَرُ خَيْرٍ ثَانٍ يُصْرَحُ بِأَنَّ الْوُضُوءَ مِنْ مَسِّ الْفَرْجِ إِنَّمَا  
هُوَ وَضُوءُ الصَّلَاةِ وَإِنْ كَانَتْ الْعَرَبُ تُسَمِّي غَسْلَ الْيَدَيْنِ وَضُوءاً

١١١٦ - أَخْبَرَنَا أَبُو نُعَيْمٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ قَرِيشٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ  
ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْمَقْرِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ الْعَدَنِيُّ ،  
عَنْ سَفْيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ مِرْوَانَ  
عَنْ بَسْرَةَ قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ ،  
فَلْيَتَوَضَّأْ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ » (١) .  
٢٣ : ١

ذَكَرُ الْبَيَانَ بِأَنَّ حَكْمَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ فِيمَا ذَكَرْنَا سِوَاءِ

١١١٧ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ  
ابْنُ أَحْمَدَ بْنِ ذَكْوَانَ الدَّمَشْقِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، قَالَ :  
حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ نَمْرِ الْيَحْضُبِيُّ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ  
عَنْ بَسْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : « إِذَا مَسَّ أَحَدُكُمْ فَرْجَهُ  
فَلْيَتَوَضَّأْ . وَالْمَرْأَةُ مِثْلَ ذَلِكَ » (٢) .  
٢٣ : ١

(١) إسناده قوي ، وأخرجه ابن ماجة في الطهارة (٤٧٩) باب الوضوء من مس الذكر ،  
من طريق عبد الله بن إدريس ، عن هشام ، به . وانظر الطرق الأخرى للحديث في  
الروايات الأربعة قبله .

(٢) رجاله ثقات . وأخرجه البيهقي في السنن ١/١٣٢ من طريق هشام بن عمار ، عن  
الوليد بن مسلم ، بهذا الإسناد . ونقل بعده عن أبي أحمد بن عدي قوله في  
« الكامل » ٤/١٦٠٢ : وهذا الحديث بهذه الزيادة في متنه : « والمرأة مثل ذلك »  
لا يرويه عن الزهري غير ابن نمر هذا .

ثم ساق البيهقي بسنده عن الوليد بن مسلم ، عن عبد الرحمن بن نمر ، قال :  
سألت الزهري عن مس المرأة فرجها ، أتتوضأ ؟ فقال : أخبرني عبد الله بن أبي  
بكر ، عن عروة ، عن مروان بن الحكم ، عن بسرة بنت صفوان ، أن النبي ﷺ =

ذَكَرُ الْبَيَانُ أَنَّ الْأَخْبَارَ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا مَجْمَلَةٌ بِأَنَّ  
الْوَضُوءَ إِنَّمَا يَجِبُ مِنْ مَسِّ الذِّكْرِ (١) إِذَا كَانَ  
ذَلِكَ بِالْإِقْضَاءِ دُونَ سَائِرِ الْمَسِّ ، أَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا حَائِلٌ

١١١٨ - أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ سَلِيمَانَ الْمَعْدَلُ بِالْفِسْطَاطِ ،  
وَعِمْرَانُ بْنُ فُضَّالَةَ الشَّعِيرِيُّ بِالْمَوْصِلِ ، قَالَا : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدِ  
الْهَمْدَانِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ  
الْقَاسِمِ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ ، وَنَافِعِ بْنِ أَبِي نَعِيمٍ الْقَارِيءِ ، عَنْ  
الْمَقْبُرِيِّ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا أَفْضَى  
أَحَدُكُمْ بِيَدِهِ إِلَى فَرْجِهِ ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا سِتْرٌ وَلَا حِجَابٌ ،  
فَلْيَتَوَضَّأْ » (٢) .

٢٣ : ١

قال : « إذا أفضى أحدكم بيده إلى فرجه فليتوضأ » قال : « والمرأة كذلك » . قال  
البيهقي : وظاهر هذا يدل على أن قوله : قال : « والمرأة مثل ذلك » من قول  
الزهري . ومما يدل عليه أن سائر الرواة رووه عن الزهري بدون هذه الزيادة .  
قلت : وممن رواه عن الزهري دون هذه الزيادة معمر ، أخرج روايته عبد الرزاق  
في « المصنف » (٤١١) ، والنسائي ٢١٦/١ في الغسل والتيمم : باب الوضوء من  
مس الذكر .

وأخرجه النسائي ٢١٦/١ عن قتيبة ، عن الليث ، عن الزهري ، عن عروة ،  
به .

وأخرجه الدارمي ١٨٤/١ في الوضوء ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار »  
٧٢/١ من طريق الأوزاعي ، عن الزهري ، عن أبي بكر بن حزم ، عن عروة ، به .  
وأخرجه النسائي ١٠٠/١ في الطهارة : باب الوضوء من مس الذكر ، من طريق  
شعيب ، عن الزهري ، عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم ، عن عروة ،  
به .

(١) في هامش الأصل : الفرغ «خ» .

(٢) سنده حسن ، يزيد بن عبد الملك النوفلي ، ضعيف ، لم يحتج به المؤلف ، وذكره في =

قال أبو حاتم رضي الله عنه : احتجاجنا في هذا الخبر بنافع ابن أبي نعيم دون يزيد بن عبد الملك النَّوْفَلِي لأن يزيد بن عبد الملك تبرأنا من عهده في كتاب الضعفاء (١) .

ذكر خيرٍ أوهم عالماً من الناس  
أنه مضادٌ لخبرٍ بُسرةٍ أو معارضٍ له

١١١٩ - أخبرنا الحسن بن سفيان الشَّيبَانِي ، قال : حدثنا نصر بن علي بن نصر ، قال : أخبرنا ملازم بن عمرو ، عن عبد الله بن بدر ، عن قيس بن طَلْق

عن أبيه ، قال : خَرَجْنَا وَفَدَأَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَجَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، مَا تَقُولُ فِي مَسِّ الرَّجْلِ ذَكَرَهُ بَعْدَمَا يَتَوَضَّأُ ؟ فَقَالَ : « هَلْ هُوَ إِلَّا مُضْغَةٌ أَوْ بَضْعَةٌ مِنْهُ » (٢) .

= كتابه « الضعفاء » ، كما قال هنا ، وذكره ابن عدي في « الكامل في الضعفاء » ٢٧١٥/٧ ، وساق له هذا الحديث ، لكن أخرج المؤلف حديثه لأنه تابعه عليه نافع بن أبي نعيم القاري ، وهو صدوق ، وبه احتج المؤلف كما قال .  
وأخرجه الشافعي في « الأم » ١٩/١ ، وأحمد ٣٣٣/٢ ، والدارقطني ١٤٧/١ ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » ٧٤/١ ، والبيهقي في « السنن » ١٣١/٢ ، ١٣٢ ، وفي « معرفة السنن » ٣٣٠/١ ، والحازمي في « الاعتبار » ص ٤١ ، والبيهقي في « شرح السنة » (١٦٦) ، من طرق عن يزيد بن عبد الملك بهذا الإسناد .

وأخرجه الطبراني في « الصغير » ٤٢/١ من طريق يزيد ونافع معاً ، بهذا الإسناد .  
وصححه الحاكم في « المستدرک » ١٣٨/١ من طريق نافع بن أبي نعيم ، به .  
وفي « تلخيص الحبير » ١٢٦/١ : قال ابن عبد البر : كان هذا الحديث لا يعرف إلا من رواية يزيد حتى رواه أصبغ عن ابن القاسم ، عن نافع بن أبي نعيم ويزيد ، جميعاً عن المقبري . فصح الحديث .

(١) انظر « المجروحين » ١٠٢/٣ - ١٠٣ .

(٢) إسناده قوي ، وأخرجه ابن أبي شيبة ١٦٥/١ ، وأبو داود (١٨٢) في الطهارة : باب الرخصة في ذلك عن مسدد ، والترمذي (٨٥) في الطهارة : باب ما جاء في =

ذكر البيان بأن حكم المتعمد والناسي<sup>(١)</sup> في هذا سواء

١١٢٠ - أخبرنا ابن قتيبة بعسقلان ، حدثنا ابن أبي السري ، أخبرنا ملازم بن عمرو ، قال : حدثني عبد الله بن بدر ، قال : حدثني قيس بن طلق ، قال :

حدثني أبي قال : كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَأَتَاهُ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ أَحَدَنَا يَكُونُ فِي الصَّلَاةِ ، فَيَحْتَكُ فُتَيْبُ يَدِهِ ذَكَرَهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « وَهَلْ هُوَ إِلَّا بَضْعَةٌ مِنْكَ أَوْ مُضْغَةٌ مِنْكَ » (٢) .

٢٣: ١

= ترك الوضوء من مس الذكر ، والنسائي ١٠١/١ في الطهارة : باب ترك الوضوء من ذلك ، كلاهما عن هناد بن السري ، والدارقطني ١٤٩/١ من طريق أبي روح ، وابن الجارود (٢١) من طريق محمد بن قيس ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » ٧٥/١ و ٧٦ من طريق يوسف بن عدي ، وحجاج ، والبيهقي في السنن ١٣٤/١ من طريق محمد بن أبي بكر ، كلهم عن ملازم بن عمرو ، بهذا الإسناد .

وأخرجه الطيالسي ٥٧/١ ، ومن طريقه الحازمي في « الاعتبار » ص ٤٠ ، والبيهقي في « معرفة السنن » ٣٥٥/١ ، وأخرجه أحمد ٢٢/٤ من طريق حماد بن خالد ، والطحاوي ٧٥/١ و ٧٦ من طريق حجاج وغيره ، كلهم عن أيوب بن عتبة ، عن قيس بن طلق ، به .

وأخرجه عبد الرزاق (٤٢٦) ، وأحمد ٢٣/٤ ، وابن ماجه (٤٨٣) في الطهارة : باب الرخصة في ذلك ، والدارقطني ١٤٨/١ و ١٤٩ ، والحازمي ص ٤٠ ، وابن الجارود (٢٠) ، والطبراني (٨٢٣٣) و (٨٢٣٤) ، وصححه عمرو بن علي الفلاس ، وابن المديني ، والطحاوي والطبراني وابن حزم وغيرهم ، من طرق عن محمد بن جابر ، عن قيس ، به . وانظر ابن خزيمة برقم (٣٤) .

(١) في هامش الأصل : الساهي خ .

(٢) ابن أبي السري هو : محمد بن المتوكل بن عبد الرحمن الهاشمي ، قال الحافظ في « التقريب » : صدوق عارف ، له أوهام كثيرة ، إلا أنه لم ينفرد به ، فقد تابعه عليه غير واحد ، كما مر في تخريج الحديث الذي قبله ، وباقى رجاله ثقات .

ذَكَرُ الْخَبِيرِ الْمُدْحَضِ قَوْلَ مَنْ زَعَمَ أَنَّ هَذَا مَا رَوَاهُ  
ثِقَّةٌ عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْقٍ ، خَلَا مَلَازِمَ بْنِ عَمْرٍو

١١٢١ - أخبرنا محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري بمكة ،  
حدثنا محمد بن عبد الوهَّاب الفراء ، حدثنا حسين بن الوليد ، عن عكرمة  
ابن عمار ، عن قيس بن طلق

عن أبيه ، أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ، ﷺ عَنْ الرَّجُلِ يَمَسُّ ذَكَرَهُ وَهُوَ  
فِي الصَّلَاةِ ، قَالَ : « لَا بَأْسَ بِهِ إِنَّهُ لَبَعْضُ جَسَدِكَ » (١) . ٢٣ : ١

ذَكَرَ الْوَقْتِ الَّذِي وَفَدَ طَلْقُ بْنُ عَلِيٍّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

١١٢٢ - أخبرنا الفضل بن الحباب ، قال : حدثنا مُسَدَّدُ بْنُ  
مُسْرَهْدٍ ، قال : حدثنا مُلَازِمُ بْنُ عَمْرٍو ، قال : حدثنا جَدِّي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ  
بَدْرِ ، عن قيس بن طلق

عن أبيه قال : بَنِيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ، ﷺ ، مَسْجِدَ الْمَدِينَةِ  
فَكَانَ يَقُولُ : « قَدَّمُوا الْيَمَامِيَّ مِنَ الطَّيْنِ ، فَإِنَّهُ مِنْ أَحْسَنِكُمْ » (٢) لَهُ  
مَسًّا (٣) . ٢٣ : ١

(١) إسناده قوي . وانظر (١١١٩) . (٢) تحرف في الأصل الى أحكم .

(٣) إسناده قوي ، وأخرجه الطبراني في « الكبير » (٨٢٤٢) عن معاذ بن المثني ، عن  
مسدد ؛ بهذا الإسناد .

وأخرجه الدارقطني ١/١٤٨ ، ١٤٩ ، والبيهقي ١/١٣٥ ، من طريق محمد بن  
جابر ، عن قيس بن طلق ، به . وذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » ٩/٢ وقال :  
« رواه أحمد ، والطبراني في الكبير ، ورجاله موثقون » . ولم يرد في « المسند » في مسند  
طلق ، فلعله في موضع آخر . وأخرجه الطبراني (٨٢٥٤) من طريقين عن أيوب بن  
عتبة ، عن قيس بن طلق ، عن أبيه ، قال : جئت إلى النبي ﷺ ، وأصحابه بينون  
المسجد ، فلما رأيت عملهم ، أخذت أحذق المسحاة ، فخلطت بها الطين ، فكانه  
أعجبه أخذني المسحاة ، وعملوا فقال : « دعوا الحنفي والطين ، فإنه أضبطكم للطين » . =

قال أبو حاتم رضي الله عنه : خبرٌ طلقَ بن علي الذي ذكرناه خبرٌ منسوخ ، لأنَّ طلقَ بن علي كان قدومه على النبي ، ﷺ ، أول سنةٍ من سني الهجرة ، حيث كان المسلمون يبنون مسجدَ رسولِ الله ، ﷺ ، بالمدينة . وقد روى أبو هريرة إيجاب الوضوء من مسِّ الذكرِ، على حسب ما ذكرناه قبل ، وأبو هريرة أسلم سنة سبعٍ من الهجرة ، فدلَّ ذلك على أن خبرَ أبي هريرة كان بعدَ خبر طلق بن علي بسبع سنين<sup>(١)</sup> .

ذكرُ الخبرِ المصرَّحِّ برجوع طلقِ بن علي  
إلى بلده بعدَ قدَمته تلك

١١٢٣ - أخبرنا أبو خليفة ، قال : حدَّثنا مُسَدَّد ، قال : حدثنا ملازمُ بن عمرو ، قال : حدثنا عبدُ الله بن بدرِ الحنفي ، عن قيسِ بن طلق عن أبيه قال : خَرَجْنَا سِتَّةَ وَفَدَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، خَمْسَةٌ مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ وَرَجُلٌ مِنْ بَنِي ضُبَيْعَةَ بْنِ رَبِيعَةَ ، حَتَّى قَدِمْنَا عَلَى نَبِيِّ اللَّهِ ، ﷺ ، فَبَايَعَنَاهُ وَصَلَّيْنَا مَعَهُ ، وَأَخْبَرَنَا أَنْ بَارِضَنَا بَيْعَةً لَنَا ، وَاسْتَوْهَبْنَاهُ<sup>(٢)</sup> مِنْ فَضْلِ طُهُورِهِ ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ مِنْهُ

= وأخرجه الحازمي في « الاعتبار » ص ٤٥ ، من طريق لوين ، عن محمد بن جابر ، عن عبد الله بن بدر ، عن طلق بن علي ، ليس بينهما قيس بن طلق .  
(١) والأولى أن يعمل بالحديثين بأن يحمل الأمر بالوضوء في حديث بسرة على النذب لوجود الصارف عن الوجوب في حديث طلق كما هو مذهب الحنفية ، وجاء في صحيح ابن خزيمة ٢٢/١ : باب استحباب الوضوء من مس الذكر ، وذكر الحديث ثم أسند عن الإمام مالك قوله : أرى الوضوء من مس الذكر استحباباً ولا أوجبه . وانظر « نصب الراية » ١/٥٤ - ٧٠ ، والاعتبار ص ٣٩ - ٤٦ .  
(٢) في هامش الأصل : فاستوهبناه خ .

وَتَمَضْمَضَ ، وَصَبَّ لَنَا فِي إِدَاوَةٍ ، ثُمَّ قَالَ : « اذْهَبُوا بِهَذَا الْمَاءِ ، فَإِذَا قَدِمْتُمْ بَلَدَكُمْ ، فَاكْسِرُوا بِعَعْتِكُمْ ، ثُمَّ انْضَحُوا مَكَانَهَا مِنْ هَذَا الْمَاءِ ، وَاتَّخِذُوا مَكَانَهَا مَسْجِدًا » . فَقُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، الْبَلَدُ بَعِيدٌ ، وَالْمَاءُ يَنْشَفُ ، قَالَ : « فَأَمِدُّوهُ مِنَ الْمَاءِ ، فَإِنَّهُ لَا يَزِيدُهُ إِلَّا طَيِّبًا » . فَخَرَجْنَا فَتَشَاحَحْنَا عَلَى حَمْلِ الْإِدَاوَةِ أَيْنَا يَحْمِلُهَا ، فَجَعَلَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، نَوْبًا لِكُلِّ رَجُلٍ مِنَّا يَوْمًا وَلَيْلَةً ، فَخَرَجْنَا بِهَا حَتَّى قَدِمْنَا بَلَدَنَا فَعَمِلْنَا الَّذِي أَمَرْنَا ، وَرَاهِبُ ذَلِكَ الْقَوْمِ رَجُلٌ مِنْ طَيِّءٍ ، فَنَادَيْنَا بِالصَّلَاةِ ، فَقَالَ الرَّاهِبُ : دَعْوَةُ حَقٍّ ، ثُمَّ هَرَبَ فَلَمْ يُرْ بَعْدُ<sup>(١)</sup> .

٢٣: ١

قال أبو حاتم رضي الله عنه : في هذا الخبر بيان واضح أن طلق بن عليّ رجع إلى بلده بعد القدمة التي ذكرنا وقتها ، ثم لا يعلم له رجوع إلى المدينة بعد ذلك . فمن ادعى رجوعه بعد ذلك ، فعليه أن يأتي بسنة مصرحة ، ولا سبيل له إلى ذلك .

ذَكَرَ الْأَمْرَ بِالْوُضُوءِ مِنْ أَكْلِ لَحْمِ الْجَزْوَرِ  
ضِدَّ قَوْلِ مَنْ نَفَى عَنْهُ ذَلِكَ

١١٢٤ - أخبرنا محمد بن إسحاق بن خزيمة ، قال : حدثنا بشر بن معاذ العقدي ، قال : حدثنا أبو عوانة ، عن عثمان بن عبد الله بن موهب ، عن جعفر بن أبي ثور

(١) إسناده صحيح ، وتقدم مختصراً برقم (١١١٩) وأخرجه الطبراني (٨٢٤١) من طريق مسدد به ، وأخرجه النسائي ٣٨/٢ - ٣٩ من طريق هناد بن السري عن ملازم بن عمرو ، به .

عن جابر بن سَمُرَةَ ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ، ﷺ ، قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْتَوَضَّأُ مِنْ لُحُومِ الْغَنَمِ ؟ قَالَ : « إِنْ شِئْتَ فَتَوَضَّأْ وَإِنْ شِئْتَ فَلَا تَتَوَضَّأْ » . قَالَ : أَنْتَوَضَّأُ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ ، قَالَ : « نَعَمْ » . قَالَ : أَصَلِّي فِي مَبَارِكِ الْإِبِلِ ؟ قَالَ : « لَا » (١) . ٦٥ : ٣

١١٢٥ - أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ سَفْيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى ، عَنْ إِسْرَائِيلَ ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي ثَوْرٍ

عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ، قَالَ : « أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَتَوَضَّأَ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ ، وَلَا نَتَوَضَّأَ مِنْ لُحُومِ الْغَنَمِ » (٢) . ١٠٠ : ١

(١) إسناده صحيح ، رجاله رجال الصحيح خلا بشر بن معاذ العقدي وهو صدوق ، أبو عوانة : هو الواضح بن عبد الله الشكري ، وهو في صحيح ابن خزيمة برقم (٣١) .

وسعيده المؤلف بهذا الإسناد برقم (١١٥٤) و(١١٥٦) . وأخرجه أحمد ٩٨/٥ عن محمد بن سليمان لوين ، و ١٠٦ عن عفان ، ومسلم (٣٦٠) في الحيض : باب الوضوء من لحوم الإبل ، والبيهقي في « السنن » ١٥٨/١ من طريق فضيل بن حسين الجحدري أبي كامل ، وابن حزم في « المحلى » ٢٤٢/١ ، من طريق مسلم ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » ٧٠/١ من طريق حجاج ، والطبراني (١٨٦٦) من طريق مسدد ويحيى الحماني ومحمد بن عيسى الطباع ، كلهم عن أبي عوانة ، بهذا الإسناد . وأخرجه الطبراني (١٨٦٧) من طريق عبيد الله بن موسى ، عن شيبان ، عن عثمان بن عبد الله بن موهب ، به .

وسيوذه المؤلف برقم (١١٢٥) و(١١٢٧) من طريق أشعث بن أبي الشعثاء ، عن جعفر بن أبي ثور ، به . وبرقم (١١٢٦) من طريق سماك ، عن جعفر ، به . ويُخَرِّجُ كُلَّ طَرِيقٍ فِي مَوْضِعِهِ .

(٢) إسناده صحيح كسابقه ، وهو في « مصنف » ابن أبي شيبة ٤٦/١ - ٤٧ . وأخرجه أحمد ١٠٢/٥ من طريق إسحاق بن منصور السلولي ، والطبراني =

## ذَكَرُ خَيْرٍ أَوْ هُمْ غَيْرِ الْمَتَّبَحِرِ فِي صِنَاعَةِ الْحَدِيثِ أَنْ هَذَا الْخَيْرَ مَعْلُومٌ

١١٢٦ - أخبرنا عبدُ اللَّهِ بن محمد الأزدي ، قال : أخبرنا إسحاقُ بن إبراهيم ، قال : أخبرنا النَّضْرُ بن شُمَيْل ، قال : حدثنا شُعْبَةُ ، عن سِمَاك ، قال : سمعتُ أبا ثور بن (١) عكرمة بن جابر بن سمرة عن جابر بن سمرة ، عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الصَّلَاةِ فِي مَبَاتِ الْغَنَمِ ، فَرَخَّصَ فِيهَا ، وَسُئِلَ عَنِ الصَّلَاةِ فِي مَبَاتِ الْإِبِلِ فَهَيَّيْ عَنْهَا ، وَسُئِلَ عَنِ الْوُضُوءِ مِنْ لُحُومِ الْغَنَمِ فَقَالَ : « إِنْ شِئْتَ فَتَوَضَّأْ ، وَإِنْ شِئْتَ فَلَا تَتَوَضَّأْ » (٢) . ١٠٠ : ١

قال أبو حاتم رضي الله عنه : أبو ثور بن عكرمة بن جابر بن سمرة : اسمه جعفر ، وكنية أبيه : أبو ثور ، فجعفر بن أبي ثور هو : أبو ثور بن عكرمة بن (١) جابر بن سمرة ، روى عنه عثمان بن

= (١٨٦٥) من طريق محمد بن كثير ، كلهم عن إسرائيل ، بهذا الإسناد .  
وأخرجه أحمد ١٠٥/٥ عن هاشم ، ومسلم (٣٦٠) عن القاسم بن زكريا ، عن عبيد الله بن موسى ، والطبراني (١٨٦٤) من طريق الحسن بن موسى الأشيب ، كلهم عن شيبان ، عن أشعث ، به .  
وسيوذه المؤلف برقم (١١٢٧) من طريق إسحاق بن إبراهيم ، عن عبيد الله بن موسى ، بهذا الإسناد .  
وبرقم (١١٥٧) من طريق بندار ، عن عبد الرحمن بن مهدي ، عن زائدة وإسرائيل ، بهذا الإسناد . ويخرج هناك .  
(١) في « الإحسان » « عن » وهو خطأ ، والتصويب من « الأنواع » ١/لوحه ٦٢٢ .  
(٢) إسناده حسن ، وأخرجه عبد الله بن أحمد في زوائده على « المسند » ١٠٠/٥ عن أبي بكر بن خالد ، عن النضر بن شميل ، بهذا الإسناد .  
وأخرجه الطيالسي ٥٧/١ ، وأحمد ٩٣/٥ عن محمد بن جعفر ، والطبراني (١٨٦٣) من طريق روح بن عبادة ، ثلاثتهم عن شعبة ، به .  
وأخرجه أحمد ٨٦/٥ و ٨٨ و ١٠٠ و ١٠١ ، وابن الجارود (٢٥) ، والطحاوي =

عبد الله بن موهب ، وأشعث بن أبي الشعثاء ، وسماك بن حرب<sup>(١)</sup> . فمن لم يُحْكَمْ صنَاعَةَ الْحَدِيثِ تُوهِمُ أَنَّهُمَا رَجُلَانِ مَجْهُولَانِ ، فَتَفْهَمُوا رَحْمَكُمُ اللَّهُ كَيْلَا تُغَالِطُوا فِيهِ .

### ذِكْرُ الْخَبْرِ الْمَصْرُوحِ بِإِيجَابِ الْوَضُوءِ مِنْ أَكْلِ لُحُومِ الْجَزُورِ

١١٢٧ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَزْدِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا عَبِيدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى ، عَنْ إِسْرَائِيلَ ، عَنْ أَشْعَثِ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي ثَوْرٍ

عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ : أَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَتَوَضَّأَ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ ، وَلَا نَتَوَضَّأَ مِنْ لُحُومِ الْغَنَمِ ، وَأَنْ نُصَلِّيَ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ ، وَلَا نُصَلِّيَ فِي أَعْطَانِ الْإِبِلِ<sup>(٢)</sup> . ٤ : ١

= فِي « شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ » ٧٠/١ ، مِنْ طَرِيقِ سَفِيَّانَ ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ١٠٠/٥ وَ ١٠٨ ، وَمُسْلِمٌ (٣٦٠) ، وَالطَّحَاوِيُّ ٧٠/١ ، وَالطَّبْرَانِيُّ (١٨٥٩) مِنْ طَرِيقِ زَائِدَةَ بْنِ قَدَامَةَ .

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٩٢/٥ وَ ١٠٢ ، وَالطَّحَاوِيُّ ٧٠/١ ، وَالطَّبْرَانِيُّ (١٨٦٠) مِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ سَلْمَةَ ، وَالطَّبْرَانِيُّ (١٨٦١) مِنْ طَرِيقِ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ ، وَ (١٨٦٢) مِنْ طَرِيقِ حَسَنِ بْنِ صَالِحٍ ، عَنْ سَمَّاكِ بْنِ حَرْبٍ ، بِهِ .

(١) انظر « الثقات » ١٠٥/٤ - ١٠٦ .

(٢) إسناده صحيح وتقدم برقم (١١٢٥) من طريق ابن أبي شيبه عن عبید الله بن موسى ، بهذا الإسناد .

ومرابط الغنم : مأواها ، واحدها مرابط مثل مجلس ، وأعطان الإبل : جمع عطن محركة ، وهو وطن الإبل ومبركها حول الحوض ، والمرابط للغنم كالمعاطن للإبل .

قال الخطابي : قد ذهب عامة أصحاب الحديث إلى إيجاب الوضوء من أكل لحوم الإبل قولاً بظاهر الحديث ، وإليه ذهب أحمد بن حنبل ، وأما عامة الفقهاء فمعنى الوضوء عندهم تناول على الوضوء الذي هو النظافة ونفي الزهومة ، كما روي : « تَوَضَّؤُوا مِنَ اللَّبَنِ فَإِنَّ لَهُ دَسْمًا » . . وسيورده المؤلف برقم (١٧٠٠) من =

ذَكَرَ الْخَبْرَ الدَّالِ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ بِالْوُضُوءِ مِنْ أَكْلِ  
لُحُومِ الْإِبِلِ ، إِنَّمَا هُوَ الْوُضُوءُ الْمَفْرُوضُ لِلصَّلَاةِ  
دُونَ غَسْلِ الْيَدَيْنِ

١١٢٨ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَزْدِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ  
إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ ، عَنْ  
الْأَعْمَشِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيِّ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى  
عَنِ الْبَرَاءِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، سُئِلَ : أَنْصَلِّي فِي أُعْطَانِ  
الْإِبِلِ ؟ قَالَ : « لَا » . قِيلَ : أَنْصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ ؟ قَالَ :  
« نَعَمْ » ، قِيلَ : أَنْتَوَضَّأُ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ ؟ قَالَ : « نَعَمْ » . قِيلَ  
أَنْتَوَضَّأُ مِنْ لُحُومِ الْغَنَمِ ؟ قَالَ : « لَا » <sup>(١)</sup> . ١١٠ : ١

قال أبو حاتم رضي الله عنه : في سؤال السائل عن الوضوء

= حديث أبي هريرة ، ويرد هناك ذكر سبب النهي عن الصلاة في أعطان الإبل  
والترخيص في مرايض الغنم .

(١) إسناده صحيح ، عبد الله بن عبد الله الرازي : وثقه غير واحد من الأئمة ، وقال النسائي : لا  
بأس به ، روى له أصحاب السنن . وباقي رجال الإسناد على شرطهما . وهو في مصنف  
عبد الرزاق برقم (١٥٩٦) ومن طريقه أخرجه أحمد ٤/٣٠٣ ، وابن حزم في « المحلى »  
٢٤٢/١ .

وأخرجه أحمد ٤/٢٨٨ ، وابن أبي شيبة ١/٤٦ ، ومن طريقه ابن ماجه (٤٩٤)  
في الطهارة ، وأبو داود (١٨٤) عن عثمان بن أبي شيبة ، والترمذي (٨١) عن هناد ،  
أربعتهم عن أبي معاوية ، عن الأعمش ، بهذا الإسناد .

وأخرجه ابن الجارود في « المتقى » (٢٦) ، وابن خزيمة في « صحيحه » (٣٢)  
عن محمد بن يحيى ، عن محاضر الهمداني ، عن الأعمش ، به . قال ابن  
خزيمة : ولم نر خلافاً بين علماء أهل الحديث أن هذا الخبر صحيح من جهة  
النقل ، لعدالة ناقله .

وأخرجه الطيالسي (٧٣٥) ، ومن طريقه البيهقي في « السنن » ١/١٥٩ عن  
شعبة ، عن الأعمش ، به . ونقل البيهقي تصحيحه عن أحمد وإسحاق بن  
راهويه .

من لحوم الإبل ، وعن الصلاة في أعطانها ، وتفريق النبي ، ﷺ ، بين الجوايين : أرى البيان أنه أراد الوضوء المفروض للصلاة ، دون غسل اليدين ، ولو كان ذلك غسل اليدين من الغمر لاستوى فيه لحوم الإبل والغنم جميعاً<sup>(١)</sup> ، وقد كان ترك الوضوء مما مسته النار ، وبقي المسلمون عليه مدة ، ثم نسخ ذلك ، وبقي لحوم الإبل مستثنى من جملة ما أبيع بعد الخطر الذي تقدم ذكرنا له<sup>(٢)</sup> .

ذَكَرَ خَبْرٌ قَدْ يُوهَمُ غَيْرَ الْمَتَّبِعِ فِي صِنَاعَةِ الْعِلْمِ أَنَّ الْوُضُوءَ  
مِنْ لَحُومِ الْإِبِلِ إِذَا أَكَلْتَ غَيْرَ وَاجِبٍ

١١٢٩ - أخبرنا محمد بن أحمد بن نصر الخلقاني بمرو ، قال : حدثنا إسحاق بن منصور ، قال : حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث ، قال : حدثنا أبي ، قال : حدثنا داود بن أبي هند ، عن عكرمة

عن ابن عباس ، أَنَّ النَّبِيَّ ، ﷺ ، مَرَّ عَلَى قَدْرِ ، فَانْتَشَلَ مِنْهَا عَظْمًا ، فَأَكَلَهُ ، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ<sup>(٣)</sup> .  
٤ : ١

(١) قال الخطابي : معلوم أن في لحوم الإبل من الحرارة وشدة الزهومة ما ليس في لحوم الغنم ، فكان معنى الأمر بالوضوء منه منصرفاً إلى غسل اليد لوجود سببه ، دون الوضوء الذي هو من أجل رفع الحدث لعدم سببه . والله أعلم .  
(٢) انظر « المصنف » لابن أبي شيبة ٤٧/١ من كان لا يتوضأ من لحوم الإبل ، و« شرح معاني الآثار » ٦٢/١ - ٧١ .

(٣) إسناده صحيح ، رجاله رجال الشيخين غير داود بن أبي هند ، فمن رجال مسلم ، وعكرمة من رجال البخاري . وأخرجه أحمد ٢٥٤/١ ، والبخاري (٥٤٠٥) في الأطعمة : باب النهش وانتشال اللحم ، من طريق حماد بن زيد ، عن أيوب ، عن عكرمة ، به .  
وأخرجه أحمد ٢٧٣/١ عن حسين ، عن جرير ، عن أيوب ، عن عكرمة ، به .

وأخرجه الطبراني (١١٥٠٨) من طريق خالد بن يزيد ، عن سعيد بن أبي هلال ، عن العلاء بن عبد العزيز ، عن عكرمة ، به .  
وسيوّده المؤلف برقم (١١٦٢) من طريق سماك بن حرب ، عن عكرمة ، به ، ويخرج هناك .

وأخرجه أحمد ٢٤٤/١ عن يونس ، والبخاري (٥٤٠٤) عن عبد الله بن عبد الوهاب ، كلاهما عن حماد بن زيد ، عن أيوب ، عن محمد بن سيرين ، عن ابن عباس .

وأخرجه أحمد ٣٥٣/١ عن يزيد ، و ٣٦٣/١ عن محمد بن سلمة ، كلاهما عن هشام بن حسان ، عن ابن سيرين ، عن ابن عباس .  
وأخرجه ابن أبي شيبة ٤٧/١ ، وأحمد ٢٤١/١ عن هشيم ، عن جابر الجعفي ، عن أبي جعفر محمد بن علي ، عن ابن عباس .

وأخرجه أحمد ٢٢٧/١ ، وابن الجارود (٢٢) ، وابن خزيمة (٣٩) و (٤٠) ، من طريق محمد بن علي بن عبد الله بن عباس ، وأحمد ٢٥٨/١ ، والطحاوي ٦٤/١ ، من طريق محمد بن الزبير ، كلاهما عن علي بن عبد الله بن عباس ، عن ابن عباس .  
وأخرجه الحميدي (٨٩٨) ، وأحمد ٢٢٧/١ و ٣٣٦ ، وابن الجارود (٢٢) ، وابن خزيمة (٣٩) و (٤٠) ، من طرق عن الزهري ، عن علي بن عبد الله بن عباس ، عن ابن عباس .

وأخرجه عبد الرزاق (٦٤٢) ، ومن طريقه أحمد ٣٦٦/١ ، وأخرجه النسائي ١٠٨/١ في الطهارة : باب ترك الوضوء مما غيرت النار ، من طريق خالد ، كلاهما عن ابن جريج ، عن محمد بن يوسف ، عن سليمان بن يسار ، عن ابن عباس .

وأخرجه عبد الرزاق (٦٣٧) ، وأحمد ٢٢٦/١ عن يحيى ، كلاهما عن ابن جريج ، عن عمر بن عطاء بن أبي الخوار ، عن ابن عباس .

وأخرجه أحمد ٢٧٩/١ عن عفان ، و ٣٦١/١ عن بهز ، وأبو داود (١٩٠) في الطهارة ، والطحاوي ٦٤/١ من طريق أبي عمر الحوضي ، كلهم عن همام بن يحيى ، عن قتادة ، عن يحيى بن يعمر ، عن ابن عباس .

وسيوّده المؤلف برقم (١١٣١) و (١١٣٣) و (١١٤٠) و (١١٥٣) من ثلاث طرق عن محمد بن عمرو بن عطاء ، عن ابن عباس ، وبرقم (١١٤٢) و (١١٤٣) و (١١٤٤) من طريقين عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن ابن عباس .  
ويخرج من كل طريق في موضعه .

قال أبو حاتم : قولُ ابنِ عباس ، فأكله أراد به : اللحم الذي على العظم لا العظم نفسه .

ذَكَرُ خَيْرٌ قَدْ يُوهِمُ غَيْرَ الْمُتَبَحَّرِ فِي صِنَاعَةِ الْعِلْمِ  
أَنَّ الْوُضُوءَ مِنْ أَكْلِ لُحُومِ الْجَزُورِ غَيْرُ وَاجِبٍ

١١٣٠ - أخبرنا عبدُ الله بنُ محمد الأزدي ، قال : حدثنا إسحاق بن إبراهيم ، قال : أخبرنا عبدُ الرزاق ، قال : أخبرنا ابنُ جُريج ، قال : حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ

سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : قُرَّبَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، خَبِزٌ وَلَحْمٌ ، فَأَكَلَهُ وَدَعَا بِوَضُوءٍ ، ثُمَّ صَلَّى الظُّهْرَ ، ثُمَّ دَعَا بِفَضْلِ طَعَامِهِ فَأَكَلَ ، ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ ، ثُمَّ دَخَلْتُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ ، فَقَالَ : هَلْ مِنْ شَيْءٍ ؟ فَلَمْ يَجِدُوا ، فَقَالَ : أَيْنَ شَاتِكُمُ الْوَالِدُ ؟ فَأَمَرَنِي بِهَا . فَأَعْتَقْتُهَا فَحَلَبْتُ لَهُ ، ثُمَّ صَنَعَ لَنَا طَعَامًا فَأَكَلْنَا ، ثُمَّ صَلَّى قَبْلَ أَنْ يَتَوَضَّأَ ، ثُمَّ دَخَلْتُ مَعَ عُمَرَ ، فَوَضَعْتُ جَفَنَةً فِيهَا خَبِزٌ وَلَحْمٌ ، فَأَكَلْنَا ، ثُمَّ صَلَّيْنَا قَبْلَ أَنْ نَتَوَضَّأَ (١) . ٤ : ١

= وقوله في الحديث «فانتشل» أي انتزعه منها ، من نشل الشيء ينشله نشلاً : أسرع نزعه ، ونشل اللحم ينشله وينشله نشلاً : أخرجه من القدر بيده من غير معرفة .

(١) إسناده صحيح على شرطهما ، وهو في «المصنف» برقم (٦٣٩) ، ومن طريقه أخرجه أحمد ٣/٣٢٢ .

وأخرجه أحمد ٣/٣٢٢ عن محمد بن بكر ، وأبو داود (١٩١) في الطهارة : باب في ترك الوضوء مما مست النار ، من طريق حجاج ، والبيهقي في «السنن» ١/١٥٦ من طريق ابن وهب ، كلهم عن ابن جريج ، بهذا الإسناد .  
وأخرجه أحمد ٣/٣٠٧ ، والترمذي (٨٠) في الطهارة : باب ما جاء في ترك =

قال : وحدثنا مَعْمَرٌ ، عن ابن (١) المُنْكَدِر عن جابر مثله .

ذَكَرَ خَيْرٌ قَدْ يُؤْهِمُ غَيْرَ الْمَتَّبِحِّ فِي صِنَاعَةِ الْعِلْمِ  
أَنَّ الْوُضُوءَ مِنْ أَكْلِ لَحْمِ الْإِبِلِ غَيْرٌ وَاجِبٌ

١١٣١ - أَخْبَرَنَا أَبُو يَعْلَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا  
إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةَ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ وَهَبِ بْنِ كَيْسَانَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو  
ابن عطاء

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، أَكَلَ مِنْ كَتِفٍ - أَوْ  
قَالَ : تَعَرَّقَ مِنْ ضِلَعٍ - ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ (٢) . ٢٠ : ٥

= الوضوء مما غيرت النار ، وابن ماجه (٤٨٩) في الطهارة : باب الرخصة في ذلك ،  
والبيهقي في « السنن » ١/١٥٤ ، من طريق سفيان بن عيينة ، عن ابن المنكدر ،  
به .

وأخرجه أحمد ٣/٣٠٤ ، وابن أبي شيبة ١/٤٧ من طريق هشيم ، عن علي بن  
زيد ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر . وسيأتي من طرق أخرى عن ابن المنكدر  
برقم (١١٣٢) ، و (١١٣٥) و (١١٣٦) و (١١٣٧) و (١١٣٨) و (١١٣٩) .  
وأخرجه أحمد ٣/٣٧٤ من طريق محمد بن إسحاق ، والترمذي (٨٠) في  
الطهارة : باب ما جاء في ترك الوضوء مما غيرت النار ، وابن ماجه (٤٨٩) في  
الطهارة : باب الرخصة في ذلك ، من طريق سفيان بن عيينة ، وابو داود الطيالسي  
برقم (١٦٧) ومن طريقه الطحاوي ١/٦٥ ، عن زائدة ، كلهم عن عبد الله بن  
محمد بن عقيل ، عن جابر .

وأخرجه عبد الرزاق (٦٤٩) ، وابن ماجه (٤٨٩) ، والطحاوي ١/٦٧ ، من  
طريق سفيان ، عن عمرو بن دينار ، عن جابر .

(١) سقطت من الأصل . وسيرد من طريق معمر برقم (١١٣٢) و (١١٣٦) .  
(٢) إسناده صحيح ، على شرطهما ، أبو خيثمة : هوزهير بن حرب ، وأيوب : هو ابن  
أبي تميمة السخيتاني .

وأخرجه ابن أبي شيبة ١/٤٧ عن ابن علي ، بهذا الإسناد .  
وسيرده المؤلف برقم (١١٣٣) و (١١٥٣) من طريقين عن هشام بن عروة ، =

ذَكَرَ خَيْرٍ قَدْ يُوْهِمُ غَيْرَ الْمَتَّبَحِّ فِي صِنَاعَةِ الْعِلْمِ  
أَنَّهُ نَاسَخَ لِلْأَمْرِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ أَوْ مُضَادَّهُ لَهُ

١١٣٢ - أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ سَفِيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا جِبَّانُ بْنُ مُوسَى ،  
قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدَرِ

عَنْ جَابِرٍ قَالَ : أَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ لَحْمٍ ، وَمَعَهُ أَبُو  
بَكْرٍ وَعُمَرُ ، ثُمَّ قَامُوا إِلَى الصَّفِّ وَلَمْ يَتَوَضَّؤُوا . قَالَ جَابِرٌ : ثُمَّ  
شَهِدْتُ أَبَا بَكْرٍ أَكَلَ طَعَامًا ، ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ . ثُمَّ  
شَهِدْتُ عُمَرَ أَكَلَ مِنْ جَفْنَةٍ ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ (١) . ٤ : ١

ذَكَرَ خَيْرٍ أَوْ هُمْ عَالِمًا مِنَ النَّاسِ أَنَّهُ نَاسَخَ  
لِلْأَمْرِ بِالْوَضُوءِ مِنَ لُحُومِ الْإِبِلِ

١١٣٣ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَوْنِ الرَّيَّانِيِّ (٢) ، قَالَ : حَدَّثَنَا  
أَبُو بَشِيرٍ بَكْرُ بْنُ خَلْفٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى الْقَطَّانُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ

= عن وهب ابن كيسان ، به . و برقم (١١٤٠) من طريق موسى بن عقبة ، عن محمد  
ابن عمرو بن عطاء ، به .

وأخرجه أحمد ٢٧٢/١ عن حسين ، عن ابن أبي الزناد ، عن أبيه ، عن  
محمد بن عمرو بن عطاء ، به .

وأخرجه مسلم (٣٥٩) (٩٦) في الحيض ، والطحاوي ٦٤/١ من طريقين عن  
محمد بن عمرو بن حنبل ، عن محمد بن عمرو بن عطاء بنحوه .

وأخرجه مسلم (٣٥٩) من طريق الوليد بن كثير ، عن محمد بن عمرو بن  
عطاء ، به .

(١) إسناده صحيح على شرطهما ، وأخرجه عبد الرزاق (٦٣٩) و (٦٤٠) من طريق  
معمر ، بهذا الإسناد ، وقد تقدم برقم (١١٣٠) من طريق عبد الرزاق ، عن ابن  
جريج ، عن ابن المنكدر ، به . فانظره .

(٢) نسبة إلى ريان من قرى نسا ، وتحرفت في الأصل إلى الرماني .

عروة ، عن وهب بن كيسان ، عن محمد بن عمرو بن (١) عطاء  
 عن ابن عباس ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، أَكَلَ كَتِفًا فَصَلَّى  
 وَلَمْ يَتَوَضَّأْ (٢) .

١٠٠: ١

ذَكَرَ خَيْرٌ قَدْ يُوْهَمُ غَيْرَ الْمُتَبَحَّرِ فِي صِنَاعَةِ الْعِلْمِ  
 أَنَّهُ نَاسَخٌ لِأَمْرِهِ ﷺ بِالْوَضُوءِ مِنْ لَحُومِ الْإِبِلِ

١١٣٤ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ خَزِيمَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا  
 مُوسَى بْنُ سَهْلٍ (٣) الرَّمْلِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَيَّاشٍ (٤) ، قَالَ : حَدَّثَنَا  
 شَعِيبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ  
 عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : « كَانَ أَحْسَرَ الْأَمْرَيْنِ مِنْ

(١) في الأصل : عن ، وهو خطأ .

(٢) إسناده صحيح ، بكر بن خلف وثقه أبو حاتم ، والمؤلف ، وسلمة بن القاسم ، وابن  
 خلفون ، وقال ابن معين : صدوق ، وعلق له البخاري ، وروى له أبو داود وابن ماجه ، وباقى  
 رجاله على شرطهما ، وأخرجه أحمد ١/ ٢٢٧ ، ومسلم (٣٥٤) في الطهارة : باب نسخ  
 الوضوء مما مست النار ، وابن الجارود برقم (٢٢) ، وابن خزيمة في «صحيحه» برقم  
 (٤٠) ، والبيهقي في «السنن» ١/ ١٥٣ ، من طريق يحيى القطان ، بهذا الإسناد .  
 وأخرجه أحمد ١/ ٢٨١ من طريق وهيب ، والطحاوي في «شرح معاني الآثار»  
 ١/ ٦٤ من طريق حماد ، كلاهما عن هشام بن عروة ، به .

وسعيده المؤلف برقم (١١٥٣) من طريق شعيب بن إسحاق ، عن هشام بن  
 عروة ، به .

وقد أورده المؤلف بالأرقام (١١٣١) و(١١٤٠) و(١١٥٣) من طريق محمد بن  
 عمرو بن عطاء ، به . وبالأرقام (١١٤٢) و(١١٤٣) و(١١٤٤) من طريقين عن  
 زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن ابن عباس ، ويرقم (١١٢٩) و(١١٦٢)  
 من طريق عكرمة ، عن ابن عباس .

(٣) تحرف في «الاحسان» إلى سهيل ، والتصحيح من «الأنواع والتقسيم» ١/ لوحة  
 ٦٢٣ .

(٤) تصحف في «الإحسان» إلى «عباس» .

رَسُولِ اللَّهِ ، ﷺ ، تَرَكَ الْوُضُوءَ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ» (١) . ١ : ١٠٠

قال أبو حاتم رضي الله عنه : هذا خبرٌ مختصرٌ من حديثٍ طويلٍ (٢) ، اختصره شعيبُ بنُ أبي حمزة متوهماً لِنسخِ إيجابِ الوضوءِ مما مَسَّتِ النَّارُ مطلقاً ، وإنما هو نَسْخٌ لإيجابِ الوضوءِ مما مَسَّتِ النَّارُ ، خلا لحمِ الجزورِ فقط .

(١) إسناده صحيح ، رجاله رجال الصحيح خلا موسى بن سهل الرملي وهو ثقة ، وعبد الله : هو ابن المبارك ، وهو في صحيح ابن خزيمة برقم (٤٣) .

وأخرجه أبو داود (١٩٢) في الطهارة : باب ترك الوضوء مما مست النار ، عن موسى بن سهل الرملي ، بهذا الإسناد .

وأخرجه النسائي ١٠٨/١ في الطهارة : باب ترك الوضوء مما غيرت النار ، وابن الجارود (٢٤) ، والطحاوي ٦٧/١ ، والبيهقي في « السنن » ١٥٥/١ ، ١٥٦ ، والحازمي في « الاعتبار » ص ٤٨ ، وابن حزم في « المحلى » ٢٤٣/١ ، من طريق علي بن عياش ، به .

(٢) يقصد به الحديث المتقدم برقم (١١٣٠) ويذكر فيه جابر أن رسول الله ﷺ أكل خبزاً ولحماً ، ثم توضأ وصلى الظهر ، ثم دعا بفضله طعامه ، فأكل ، ثم صلى العصر ولم يتوضأ . وقد تابع المؤلف في دعوى الاختصار أبا داود ، فقد أورد الحديثين ، ثم قال عقب الثاني منهما : هذا اختصار من الحديث الأول . يذهب إلى أن الحديث الثاني ليس ناسخاً لطلب الوضوء مما مست النار ، ولا دلالة فيه على النسخ ، لأنه المراد بآخر الأمرين - عنده - آخرهما في هذه القصة لا مطلقاً .

وأورد ابن حزم في « المحلى » ٢٤٣/٢ هذين الحديثين ، ومقولة أبي داود ، ثم قال : « القطع بأن ذلك الحديث مختصر من هذا ، قولٌ بالظن ، والظن أكذب الحديث ، بل هما حديثان كما وردا » .

ويعضد ما قاله ابن حزم ما أخرجه البخاري (٥٤٥٧) من حديث جابر : سُئِلَ عن الوضوءِ مما مست النار؟ فقال : لا ، قد كنا زمان النبي ﷺ لا نجد مثل ذلك من الطعام إلا قليلاً ، فإذا نحن وجدناه لم يكن لنا مناديل إلا أكفنا وسواعدنا وأقدامنا ، ثم نصلي ولا نتوضأ .

### ذكر الخبر المقتضي للفظه المختصرة التي ذكرناها

١١٣٥ - أخبرنا عبدُ الله بنُ محمد الأزدي ، قال : حدثنا إسحاق بن إبراهيم ، قال : أخبرنا أبو علقمة عبدُ الله بنُ محمد بن عبد الله بن أبي فروة المدني ، قال : حدثني محمد بنُ المنكدر عن جابر ، قال : رأيتُ رسولَ الله ﷺ ، أَكَلَ طَعَامًا مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ ، ثُمَّ صَلَّى قَبْلَ أَنْ يَتَوَضَّأَ ، ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ، ﷺ [أبا بكر] أَكَلَ طَعَامًا مِمَّا مَسَّتُهُ النَّارُ ، ثُمَّ صَلَّى قَبْلَ أَنْ يَتَوَضَّأَ ، ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ عُمَرَ أَكَلَ طَعَامًا مِمَّا مَسَّتُهُ النَّارُ ، ثُمَّ صَلَّى قَبْلَ أَنْ يَتَوَضَّأَ<sup>(١)</sup> .

١١٠ : ١

١١٣٦ - أخبرنا الحسنُ بنُ سفيان ، قال : حدثنا جِبَانُ بن موسى ، قال : أخبرنا عبدُ الله ، عن مَعْمَرٍ قال : حدثنا محمد بنُ المنكدر عن جابرٍ قال : أَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ لَحْمٍ ، وَمَعَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ، رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا ، ثُمَّ قَامُوا إِلَى الْعَصْرِ وَلَمْ يَتَوَضَّؤْا . قال جابرٌ : ثُمَّ شَهِدْتُ أَبَا بَكْرٍ أَكَلَ طَعَامًا ، ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَتَوَضَّأَ ، ثُمَّ شَهِدْتُ عُمَرَ أَكَلَ مِنْ جَفَنَةٍ ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأَ<sup>(٢)</sup> .

٢٠ : ٥

ذِكْرُ الْبَيَانِ بِأَنَّ هَذَا الطَّعَامَ الَّذِي لَمْ يَتَوَضَّأَ ، ﷺ ،  
مِنْ أَكَلِهِ ، كَانَ لَحْمَ شَاةٍ لَلْحَمِّ إِبِلٍ

١١٣٧ - أخبرنا عمر<sup>(٣)</sup> بن محمد الهمداني ، قال : حدثنا

(١) إسناده صحيح على شرط مسلم، وانظر (١١٣٠).

(٢) إسناده صحيح على شرط الشيخين، وهو مكرر (١١٣٢).

(٣) تحرف في «الإحسان» إلى «عمرو» بواو، والتصويب من «الأنواع» ١/لوحه

الحسن بن قُرَعة ، قال : حدثنا محمد بن عبد الرحمن الطَّفَاوي ، قال :  
حدثنا أيوب ، عن محمد بن المُنْكَدِر

عن جابر بن عبد الله ، قال : دَعَتِ امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ  
رَسُولَ اللَّهِ ، ﷺ ، عَلَى شَاةٍ ، فَأَكَلَ النَّبِيُّ ، ﷺ ، وَأَصْحَابُهُ ،  
فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ ، فَتَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ ، ثُمَّ عَادَ إِلَى بَقِيَّتِهَا  
فَأَكَلُوا ، فَحَضَرَتِ الْعَصْرُ فَلَمْ يَتَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ ، (١) .  
١٠٠ : ١

ذَكَرُ الْبَيَانُ أَنَّ أَكْلَ الْمُصْطَفَى ، ﷺ ، مَا وَصَفَنَاهُ كَانَ  
ذَلِكَ مِنْ لَحْمِ شَاةٍ لَا مِنْ لَحْمِ جَزْوَرٍ

١١٣٨ - أخبرنا عبد الله بن محمد الأزدي ، قال : حدثنا إسحاق بن  
إبراهيم ، قال : أخبرنا وهب بن جرير ، قال : حدثنا أبي ، قال : حدثني  
محمد بن المُنْكَدِر

عن جابر ، أَنَّ النَّبِيَّ ، ﷺ ، أَتَى امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ ، قَالَ :  
فَبَسَّطْتُ لَهُ عِنْدَ ظِلِّ صَوْرٍ ، وَرَشْتُ بِالْمَاءِ حَوْلَهُ ، وَدَبِحْتُ شَاةً  
فَأَكَلَ وَأَكَلْنَا مَعَهُ . ثُمَّ قَالَ تَحْتَ الصَّوْرِ ، فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ ، تَوَضَّأَ ثُمَّ  
صَلَّى الظُّهْرَ ، فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَضَلْتِ عِنْدَنَا فَضْلَةً  
مِنْ طَعَامٍ ، فَهَلْ لَكَ فِيهَا ؟ قَالَ : «نَعَمْ» . فَأَكَلَ وَأَكَلْنَا مَعَهُ ، ثُمَّ

(١) إسناده قوي ، محمد بن عبد الرحمن الطَّفَاوي من شيوخ الإمام أحمد ، وثقه ابن  
المديني ، وقال أبو حاتم : صدوق إلا أنه يهيم أحياناً ، وقال ابن معين : لا بأس  
به ، وقال أبو زرعة : منكر الحديث ، وأورد له ابن عدي عدة أحاديث وقال : إنه لا  
بأس به ، وأخرج له البخاري ثلاثة أحاديث ، ليس فيها شيء مما استنكره ابن عدي  
كما في «مقدمة فتح الباري» ص ٤٤٠ ، وباقي رجاله ثقات ، وأخرجه بنحوه  
الطيالسي (١٦٧٠) من طريق زائدة عن عبد الله بن محمد بن عجيل ، عن جابر .

صَلَّى قَبْلَ أَنْ يَتَوَضَّأَ (١) .

١ : ٤

ذَكَرُ الْبَيَانِ بِأَنَّ اللَّحْمَ الَّذِي أَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ،  
وَلَمْ يَتَوَضَّأْ مِنْهُ كَانَ لَحْمَ شَاةٍ لَا لَحْمَ إِبِلٍ

١١٣٩ - أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْهَمْدَانِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مَعَاذِ الْعَقْدِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : دَعَيْتُنَا امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ وَذَبَحَتْ شَاةً ، وَصَنَعَتْ طَعَامًا ، وَرَشَّتْ لَنَا صَوْرًا ، فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالطَّهْوَرِ ، فَتَوَضَّأَ ثُمَّ صَلَّى ، ثُمَّ أَتَيْنَا بِفُضُولِ الطَّعَامِ فَأَكَلَهُ وَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ . وَدَخَلْنَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ ، فَدَعَا بِطَعَامٍ فَلَمْ يَجِدْهُ ، فَقَالَ : أَيْنَ شَاتِكُمْ الَّتِي وَلَدَتْ ؟ قَالَتْ : هِيَ ذِهِ ، فَدَعَا بِهَا فَحَلَبَهَا بِيَدِهِ ثُمَّ صَنَعُوا لَبًّا ، فَأَكَلَ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ . وَتَعَشَيْتُ مَعَ عُمَرَ ، فَأَتَيْتُ بِقُضْعَتَيْنِ ، فَوَضِعْتُ وَاحِدَةً بَيْنَ يَدَيْهِ وَالْأُخْرَى بَيْنَ يَدَيْ الْقَوْمِ ، فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ (٢) .

١ : ٤

(١) إسناده صحيح على شرطهما ، والد وهب - وهو جرير بن حازم - في روايته عن قتادة ضعف ، وهذا ليس منها ، وانظر ما قبله . والصور : الجماعة من النخل ، ولا واحد له من لفظه ، ويجمع على صيران . انظر « النهاية » .

(٢) إسناده قوي ، بشر بن معاذ العقدي صدوق ، وباقي رجاله رجال الشيخين ، وأخرجه الطحاوي في « شرح معاني الآثار » ١/٦٥ من طريق محمد بن المنهال ، عن يزيد بن زريع ، بهذا الإسناد . وتقدم الحديث من طرق عن ابن المنكدر بالأرقام (١١٣٠) و(١١٣٢) و(١١٣٥) و(١١٣٦) و(١١٣٧) و(١١٣٨) .

قال أبو حاتم : الصَّوْرُ : مجتمعُ النخل .

ذَكَرُ الْبَيَانِ بَأَنَّ الْكَتِفَ<sup>(١)</sup> الَّذِي لَمْ يَتَوَضَّأَ ، ﷺ ، مِنْ  
أَكْلِهِ كَانَ ذَلِكَ كَتِفَ شَاةٍ لَا كَتِفَ إِبِلٍ

١١٤٠ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَوْنٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو  
مِرْوَانَ الْعُثْمَانِي ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ مُوسَى بْنِ  
عَقْبَةَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ، ﷺ ، أَكَلَ كَتِفَ شَاةٍ ، ثُمَّ  
صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأَ<sup>(٢)</sup> .

٢٠ : ٥

ذَكَرُ خَبَرٍ ثَانٍ يُصْرِّحُ بِأَنَّ الْكَتِفَ الَّذِي أَكَلَهُ الْمُصْطَفَى ، ﷺ ،  
وَلَمْ يَتَوَضَّأَ مِنْهُ ، كَانَ ذَلِكَ كَتِفَ شَاةٍ لَا كَتِفَ إِبِلٍ

١١٤١ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَرْمَلَةُ بْنُ  
يَحْيَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ ، عَنْ  
ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ أُمَيَّةَ الضَّمْرِيِّ

عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَحْتَرُّ مِنْ كَتِفِ شَاةٍ

(١) جرى المؤلف على استعمال « الكتف » في هذا العنوان وما بعده مذكراً ، مع أن  
كتب اللغة نصت على تأنيثها .

(٢) إسناده حسن ، أبو مروان العثماني : هو محمد بن عثمان ، قال الحافظ في  
« التقريب » : صدوق يخطيء ، وعبد العزيز هو الدراوردي ، وأخرجه أحمد  
٢٥٣/١ عن عفان ، عن وهيب ، و ٢٥٨/١ عن عبد الله بن المبارك ، كلاهما عن  
موسى بن عقبة ، بهذا الإسناد ، وكلا الإسنادين صحيح ، وقد تقدم برقم (١١٣١)  
و (١١٣٣) من طرق عن ابن عطاء ، فانظره .

فَيَأْكُلُ مِنْهَا ، فَدَعِيَ إِلَى الصَّلَاةِ ، فَقَامَ فَطَرَحَ السَّكِينَ ، فَصَلَّى  
وَلَمْ يَتَوَضَّأْ (١) .

٢٠ : ٥

قال ابن شهاب : وحدثني علي بن عبد الله بن عباس ،  
عن أبيه ، عن رسول الله ﷺ مثل ذلك .

ذَكَرُ خَيْرٌ نَالِكٍ يُصْرَحُ بِأَنَّ الْكَتِفَ الَّذِي أَكَلَهُ ، ﷺ ، فَصَلَّى مِنْ  
غَيْرِ إِحْدَاثٍ وَضُوءٍ ، كَانَ ذَلِكَ كَتِفَ شَاةٍ لَا كَتِفَ إِبِلٍ

١١٤٢ - أخبرنا محمد بن أحمد بن أبي عون ، قال : حدثنا أبو مروان  
العُثماني ، قال : حدثنا عبد العزيز بن محمد ، عن زيد بن أسلم ، عن  
عطاء بن يسار

(١) إسناده صحيح على شرط مسلم ، وأخرجه في « صحيحه » (٣٥٥) (٩٣) في  
الحيض : باب نسخ الوضوء مما مست النار ، والبيهقي ١٥٤/١ من طريق أحمد بن  
عيسى المصري ، عن ابن وهب ، بهذا الإسناد .  
وأخرجه من طرق عن الزهري به : الشافعي ٣٤/١ ، وعبد الرزاق في  
« المصنف » برقم (٦٣٤) وسقط منه لفظ « جعفر بن » قبل « عمرو بن أمية » ،  
والحميدي (٨٩٨) ، والطيالسي ٥٨/١ ، وابن أبي شيبة ٤٨/١ ، وأحمد ١٣٩/٤  
و ١٧٩ و ٢٧٨/٥ و ٢٨٨ ، والبخاري (٢٠٨) في الوضوء : باب من لم يتوضأ من  
لحم الشاة والسويق ، و (٦٧٥) في الأذان : باب إذا دُعي الإمام إلى الصلاة ويده  
ما يأكل ، و (٢٩٢٣) في الجهاد : باب ما يذكر في السكين ، و (٥٤٠٨) في  
الأطعمة : باب قطع اللحم بالسكين ، و (٥٤٢٢) باب شاة مسمومة والكتف  
والجنب ، و (٥٤٦٢) باب إذا حضر العشاء فلا يعجل عن عشائه ، ومسلم (٣٥٥)  
في الحيض : باب نسخ الوضوء مما مست النار ، والترمذي (١٨٣٦) في  
الأطعمة : باب ما جاء عن النبي ﷺ من الرخصة في قطع اللحم بالسكين ،  
والدارمي ١٨٥/١ في الوضوء : باب الرخصة في ذلك ، وابن الجارود (٢٣) ،  
والطحاوي في « شرح معاني الآثار » ٦٦/١ ، والبيهقي في « السنن » ١٥٣/١  
و ١٥٧ ، والحازمي في « الاعتبار » ص ٤٨ . وسيورده المؤلف برقم (١١٥٠) من  
طريق أخرى عن عمرو بن أمية .

عن ابن عباس ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ، ﷺ ، أَكَلَ كَتِفَ شَاةٍ ، ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ وَلَمْ يَتَمَضَّمْصُ (١) . ٢٠ : ٥

ذكر البيان بأن الكتف الذي أكله المصطفى ، ﷺ ، ولم يتوضأ منه ، إنما كان ذلك كتف شاة لا كتف إبل

١١٤٣ - أخبرنا أبو خليفة ، قال : حدثنا القعني ، عن مالك ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار

عن ابن عباس ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ، ﷺ ، أَكَلَ كَتِفَ شَاةٍ ، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ (٢) . ١٠٠ : ١

ذكر البيان بأن الكتف الذي لم يتوضأ ، ﷺ ، من أكله ، كان ذلك كتف شاة لا كتف إبل

١١٤٤ - أخبرنا عمر بن سعيد بن سنان ، قال : أخبرنا أحمد بن أبي

(١) إسناده حسن ، أبو مروان العثماني ، تقدم أنه صدوق يخطيء ، وبإقاي رجاله رجال الصحيح ، وأخرجه عبد الرزاق (٦٣٥) ومن طريقه أحمد ١/٣٦٥ عن معمر ، عن زيد بن أسلم ، به .

وأخرجه الطيالسي ١/٥٩ عن خارجة بن مصعب ، عن زيد بن أسلم ، به ، وخارجه بن مصعب متروك كما في «التقريب» .

وأخرجه أحمد ١/٣٥٦ عن وكيع ، عن هشام ، عن زيد بن أسلم ، به . وسيورده المؤلف بعده من طريق مالك ، عن زيد بن أسلم ، به .

(٢) إسناده صحيح على شرط الشيخين ، وهو في «الموطأ» ١/٢٥ في الطهارة : باب ترك الوضوء مما مسته النار ، ومن طريق مالك أخرجه أحمد ١/٢٦٦ ، والبخاري (٢٠٧) في الوضوء : باب من لم يتوضأ من لحم الشاة والسويق ، ومسلم (٣٥٤) في الطهارة : باب نسخ الوضوء مما مست النار ، وأبو داود (١٨٧) في الطهارة : باب في ترك الوضوء مما مست النار ، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ١/٦٤ ، والبيهقي في «السنن» ١/١٥٣ باب ترك الوضوء مما مست النار ، وابن خزيمة في «صحيحه» (٤١) ، والبعوي في «شرح السنة» (١٦٩) . وانظر ما قبله .

بكر ، عن مالك ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار

عن ابن عباس ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، أَكَلَ كَيْفَ شَاءَ ، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ (١) .

١٩ : ٤

ذَكَرَ الْبَيَانُ بِأَنَّ الْأَكْلَ الَّذِي وَصَفْنَاهُ مِنَ الْمِصْطَفَى ، ﷺ ، اللَّحْمَ الَّذِي لَمْ يَتَوَضَّأْ مِنْهُ ، كَانَ ذَلِكَ لَحْمَ شَاةٍ لَا لَحْمَ إِبِلٍ

١١٤٥ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْمُثَنَّى ، قَالَ : حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ

أَبِي شَيْبَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْمُكَدَّرِ

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ، ﷺ ، أَتَى امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ ، فَبَسَطَتْ لَهُ عِنْدَ صَوْرِ ، وَرَشَّتْ حَوْلَهُ ، وَذَبَحَتْ شَاةً فَصَنَعَتْ لَهُ طَعَامًا ، فَأَكَلَ ، ﷺ ، وَأَكَلْنَا مَعَهُ ، ثُمَّ تَوَضَّأَ لِصَلَاةِ الظُّهْرِ فَصَلَّى ، فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَدْ فَضَلْتِ عِنْدَنَا مِنْ شَاتِنَا فَضْلَةً ، فَهَلْ لَكَ فِي الْعِشَاءِ ؟ قَالَ : « نَعَمْ » . فَأَكَلَ وَأَكَلْنَا ، ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ (٢) .

٢٠ : ٥

ذَكَرُ الْأَمْرُ بِالشَّيْءِ الَّذِي نَسَخَهُ فَعَلَهُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ قَبْلُ

١١٤٦ - أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ سَفْيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي

شَيْبَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْبَةَ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ

(١) إسناده صحيح على شرطهما ، وهو مكرر ما قبله ، وقد أخرجه البغوي في «شرح السنة»

(١٦٩) من طريق أحمد بن أبي بكر - وهو أبو مصعب - عن مالك .

(٢) إسناده صحيح على شرط مسلم ، شيبان بن أبي شيبة من رجال مسلم ، وباقى رجاله ثقات من رجال الشيخين ، وتقدم برقم (١١٣٨) من طريق وهب بن جرير عن أبيه جرير ، به . فانظره .

عبد العزيز ، عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ  
 أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَكَلَ أَثْوَارَ أَقِطٍ فَتَوَضَّأَ ، ثُمَّ قَالَ : أَتَنْدُرُونَ لِمَ  
 تَوَضَّأْتُ ؟ إِنِّي أَكَلْتُ أَثْوَارَ أَقِطٍ ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ، ﷺ ،  
 يَقُولُ : « تَوَضَّأَ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ » .  
 ٢٠ : ٥

وَكَانَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَتَوَضَّأُ مِنَ السُّكَّرِ (١) .

(١) إسناده صحيح على شرط مسلم ، وهو في « المصنف » لابن أبي شيبة ٥٠/١ ،  
 وأخرجه أحمد ٤٢٧/٢ ، والنسائي ١٠٥/١ في الطهارة : باب الوضوء مما غيرت  
 النار ، من طريق إسماعيل ابن عُلَية ، بهذا الإسناد .  
 وأخرجه عبد الرزاق (٦٦٧) ومن طريقه أحمد ٢٦٥/٢ ، والنسائي ١٠٥/١ ،  
 عن معمر ، بهذا الاسناد .

وأخرجه عبد الرزاق (٦٦٨) ومن طريقه أحمد ٢٧١/٢ ، عن ابن جريج ، عن  
 الزهري ، به .

وأخرجه من طرق عن الزهري به : الطيالسي ٥٨/١ ، وأحمد ٤٧٠/٢  
 و٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ومسلم (٣٥٢) في الحيض : باب الوضوء مما مست النار ،  
 والنسائي ١٠٥/١ ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » ٦٣/١ - وتحرف فيه لفظ  
 عمر بن عبد العزيز إلى عمرو - والبيهقي في « السنن » ١٥٥/١ .

وأخرجه أحمد ٥٠٣/٢ ، والترمذي (٧٩) ، وابن ماجه (٤٨٥) ، والطحاوي  
 ٦٣/١ من طريق الزهري ومحمد بن عمرو بن علقمة ، عن أبي سلمة ، عن أبي  
 هريرة .

وأخرجه أحمد ٥٢٩/٢ ، والنسائي ١٠٦/١ ، والطحاوي ٦٣/١ من طريق  
 الأوزاعي ، عن المطلب بن عبد الله بن حنطب ، عن أبي هريرة .  
 وأخرجه النسائي ١٠٦/١ من طريق يحيى بن جعدة ، عن عبد الله بن عمرو ،  
 عن أبي هريرة .

وسيوذه المؤلف برقم (١١٤٨) من طريق أبي بكر بن حفص ، عن الأغر ، عن  
 أبي هريرة . ويرقم (١١٥٣) من طريق سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي  
 هريرة .

وفي الباب عن زيد بن ثابت ، وأبي طلحة ، وأم حبيبة ، وعائشة . انظر  
 « صحيح » مسلم (٣٥١) و(٣٥٣) ، و« مصنف » ابن أبي شيبة ٥٠/١ - ٥٢ =

### ذَكَرُ أَمْرِ الْمُصْطَفَى ﷺ بِالْوُضُوءِ مِنْ أَكْلِ مَا مَسَّتْهُ النَّارُ

١١٤٧ - أَخْبَرَنَا ابْنُ قُتَيْبَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا يُونُسُ ، وَعَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، أَنَّ عَمْرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ حَدَّثَهُ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ قَارِظٍ حَدَّثَهُ ، أَنَّهُ وَجَدَ

أَبَا هُرَيْرَةَ عَلَى ظَهْرِ الْمَسْجِدِ يَتَوَضَّأُ ، فَسَأَلَهُ ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : إِنَّمَا أَتَوَضَّأُ مِنْ أَنْوَارٍ أَقِطٍ أَكَلْتُهَا ، إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « تَوَضَّأْ مِمَّا مَسَّتْهُ النَّارُ » (١) .

قال أبو حاتم رضي الله عنه : هكذا أخبرنا ابن قتيبة ، وقال : عبد الله بن إبراهيم بن قارظ ، وإنما هو إبراهيم بن عبد الله بن قارظ (٢) .

### ذَكَرُ الْبَيَانِ بِأَنَّ قَوْلَهُ ﷺ « تَوَضَّأْ مِمَّا مَسَّتْهُ النَّارُ » أَرَادَ بِهِ مَا أَنْضَجَتْهُ النَّارُ

١١٤٨ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْمَشْنِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ

= « شرح معاني الآثار » ١/٦٢ ، ٦٣ ، والنسائي ١/١٠٦ ، ١٠٧ ، و« سنن » البيهقي ١/١٥٥ .

وأنوار : جمع نور ، وهي قطعة من الأقط ، وهولبن جامد مستحجر .

(١) إسناده صحيح على شرط مسلم ، وهو مكرر ما قبله .

(٢) في « التهذيب » وفروعه : إبراهيم بن عبد الله بن قارظ ، ويقال : عبد الله بن إبراهيم بن قارظ .

وجاء في هامش الأصل ما نصه : لكن في روايتهما عبد الله بن إبراهيم بن قارظ ، وفي رواية للنسائي : إبراهيم بن عبد الله بن قارظ ، فالنسائي روى الوجهين ، كما فعل ابن حبان .

معاذ ، قال : حدثنا أبي ، عن شعبة ، عن أبي بكر بن حفص ، عن الأغر  
أبي مسلم  
عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، قال : « تَوَضَّأَ مِمَّا مَسَّتِ  
النَّارُ » (١) .

١٠٠ : ١

ذكر الإباحة للمرء ترك الوضوء مما

مسَّت النار من لحوم الغنم

١١٤٩ - أخبرنا الحسين<sup>(٢)</sup> بن محمد بن أبي معشر، قال: حدثنا  
محمد بن وهب بن أبي كريمة ، قال : حدثنا محمد بن سلمة ، عن أبي  
عبد الرحيم ، عن زيد بن أبي أنيسة ، عن شرحبيل بن سعد الأنصاري  
عن أبي رافع مولى رسول الله ﷺ ، قال : أُهْدِيَتْ  
لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ شاةٌ ، فَشَوِيَ لَهَا بَطْنُهَا ، فَأَكَلَ مِنْهَا ، ثُمَّ قَامَ  
يُصَلِّي وَلَمْ يَتَوَضَّأْ (٣) .

(١) إسناده صحيح ، على شرط مسلم . أبو بكر بن حفص : هو عبد الله بن حفص بن  
عمر بن سعد بن أبي وقاص الزهري المدني . وأخرجه أحمد ٤٥٨/٢ عن محمد  
ابن جعفر، وأبو داود (١٩٤) في الطهارة: باب التشديد في ذلك، عن مسدد، عن  
يحيى ، كلاهما عن شعبة ، بهذا الإسناد . وانظر (١١٤٦) و(١١٤٧) .

(٢) في الأصل : الحسن ، وهو خطأ ، وهو أبو عروة الحراني .

(٣) شرحبيل بن سعد المدني مولى الأنصار ، مختلف فيه ، وقال الحافظ في  
« التقريب » : صدوق اختلط بأخرة ، وباقي رجاله ثقات ، محمد بن سلمة هو

الباهلي الحراني ، وأبو عبد الرحيم : هو خالد بن أبي يزيد بن سماك الأموي .

وأخرجه ابن أبي شيبة ٤٨/١ من طريق خالد بن مخلد ، عن سليمان بن بلال ،  
عن عمرو بن أبي عمرو ، عن حنين بن أبي المغيرة ، عن أبي رافع .

وأخرجه مسلم (٣٥٧) في الحيض : باب نسخ الوضوء مما مست النار ،

والبيهقي ١٥٤/١ من طريق أحمد بن عيسى ، عن ابن وهب ، عن عمرو بن

الحارث ، عن سعيد بن أبي هلال ، عن عبد الله بن عبيد الله بن أبي رافع ، عن

أبي غطفان ، عن أبي رافع .

### ذَكَرُ الْإِبَاحَةَ لِلْمَرْءِ تَرْكَ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتْهُ النَّارُ مِنْ لُحُومِ الْغَنَمِ

١١٥٠ - أخبرنا إسحاق بن إبراهيم بن إسماعيل بِيُسْتِ، ومحمد بن الحسن الخليل بنسأ، قالا : حدثنا هشام بن عمار ، قال : حدثنا حاتم بن إسماعيل ، قال : حدثنا موسى بن عقبة ، عن صالح بن كيسان ، عن الفضل بن عمرو بن أمية الضمري

عن عمرو بن أمية ، أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ، ﷺ ، يَحْتَزُّ مِنْ عَرَقٍ يَأْكُلُ ، فَأَتَى الْمُؤَدَّنُ بِالصَّلَاةِ ، فَأَلْقَى الْعَرَقَ وَالسَّكِّينَ مِنْ يَدَيْهِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ (١) .

١٩ : ٤  
قال إسحاق : عن الفضل بن عمرو بن أمية ، عن أبيه ، ولم يذكر الضمري ، وقال : « يحتز من عرق فاتاه الإذن بالصلاة » .  
وقال : « من يده وصلى ولم يتوضأ » .

### ذَكَرُ الْبَيَانَ بِأَنَّ تَرْكَ الْوُضُوءِ مِنْ أَكْلِ كَتِفِ الشَّاةِ كَانَ بَعْدَ الْأَمْرِ بِالْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ

١١٥١ - أخبرنا ابن خزيمة ، قال : حدثنا أحمد بن عبدة الضبي ، قال : حدثنا عبد العزيز بن محمد ، عن سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه

وأخرجه الطحاوي في « شرح معاني الآثار » ٦٦/١ من طريق ابن خزيمة ، عن القعني ، عن عبد العزيز ، عن عمرو بن أبي عمرو ، عن المغيرة بن أبي رافع ، عن أبي رافع .

(١) الفضل بن عمرو ، روى عنه اثنان ، وأورده المؤلف في الثقات ، وذكره البخاري وابن أبي حاتم ، ولم يذكر فيه جرحاً ، فالحديث صحيح ، وقد تقدم برقم (١١٤١) من طريق أخيه جعفر بن عمرو . والعرق : بسكون الراء : العظم إذا أخذ عنه معظم اللحم ، وجمعه عُراق ، وهو جمع نادر . انظر « النهاية » .

عن أبي هريرة ، أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ، ﷺ ، تَوَضَّأَ مِنْ تَوْرٍ أَقِطٍ  
ثُمَّ رَأَاهُ أَكَلَ كَيْفَ شَاءَ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ (١) .  
١٠٠ : ١

### ذِكْرُ إِبَاحَةِ تَرْكِ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتْهُ النَّارُ مِنَ الْأَسْوَقَةِ

١١٥٢ - حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ إِدْرِيسَ الْأَنْصَارِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ  
ابْنُ عَبْدِ الصَّمِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ  
بُشَيْرِ بْنِ يَسَّارٍ

عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ النُّعْمَانَ قَالَ : أَقْبَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ، ﷺ ،  
حَتَّى إِذَا كُنَّا عَلَى رَوْحَةٍ (٢) مِنْ خَيْبَرَ ، دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ ، بِطَعَامٍ  
فَلَمْ يُوَجِّدْ إِلَّا سَوِيقًا ، قَالَ : فَأَكَلْنَاهُ ، ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ فَمَضْمَضَ  
رَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ ، وَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ (٣) .  
١٩ : ٤

(١) إسناده صحيح على شرط مسلم ، وهو في صحيح ابن خزيمة (٤٢) ومن طريقه أخرجه  
البيهقي في «السنن» ١٥٦/١ .  
وأخرجه البزار (٢٩٧) من طريق أحمد بن أبان ، عن عبد العزيز بن محمد ،  
به .

وأخرجه الطيالسي ٥٨/١ عن وهيب ، وابن ماجه (٤٩٣) في الطهارة : باب  
الرخصة في ذلك ، من طريق عبد العزيز بن المختار ، والطحاوي ٦٧/١ من طريق  
عبد العزيز بن مسلم ، كلهم عن سهيل بن أبي صالح ، به . وانظر (١١٤٦) .

(٢) بفتح الراء ضد الغدوة ، وقد تحرفت في الأصل إلى «دوحة» .

(٣) إسناده صحيح على شرط مسلم ، وأخرجه البخاري (٥٣٩٠) في الأطعمة : باب  
السويق ، عن سليمان بن حرب ، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» من طريق  
حجاج ، والطبراني (٦٤٥٨) من طريق عارم ، كلهم عن حماد بن زيد ، بهذا  
الإسناد . وليس لسويد بن النعمان عند البخاري إلا هذا الحديث ، وأخرجه من طرق  
عدة كما سيرد .

وأخرجه عبد الرزاق (٦٩١) ، والحميدي (٤٣٧) ، والبخاري (٥٣٨٤) في  
الأطعمة : باب ليس على الأعمى حرج ، و (٥٤٥٤) و (٥٤٥٥) باب المضمضة =

ذَكَرُ الْإِبَاحَةَ لِلْمَرْءِ إِذَا أَكَلَ لَحْمًا مَسْتَهُ النَّارُ أَنْ  
يَصَلِّيَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَمَسَّ مَاءً بِيَدِهِ وَلَا فِيهِ

١١٥٣ - أخبرنا أحمد بن خالد بن عبد الملك أبو بدر<sup>(١)</sup> بحرّان،  
قال : حدثنا أبي ، قال : حدثنا شعيب بن إسحاق ، عن هشام بن عروة ،  
عن وهب بن كيسان ، عن محمد بن عمرو بن عطاء

عن ابن عباس قال : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ، ﷺ ، أَكَلَ عَرَقًا

بعد الطعام ، والطبراني (٦٤٥٥) ، من طريق سفيان بن عيينة ، عن يحيى بن  
سعيد ، به .

وأخرجه أحمد ٤٦٢/٣ ، ومن طريقه الطبراني (٦٤٦١) ، وأخرجه البخاري  
(٤١٧٥) في المغازي : باب غزوة الحديبية ، كلاهما من طريق شعبة ، عن  
يحيى ، به .

وأخرجه ابن أبي شيبة ٤٨/١ ، ومن طريقه ابن ماجه (٤٩٢) في الطهارة : باب  
الرخصة في ذلك ، عن علي بن مسهر ، عن يحيى ، به .  
وأخرجه ابن أبي شيبة ٤٨/١ ، وأحمد ٤٦٢/٣ ، عن ابن نمير ، عن يحيى ،  
به .

وأخرجه البخاري (٢١٥) في الوضوء : باب الوضوء من غير حدث ، من طريق  
سليمان بن بلال ، و (٢٩٨١) في الجهاد : باب حمل الزاد في الغزو ، من طريق  
عبد الوهاب ، كلاهما عن يحيى ، به .

وأخرجه الطبراني (٦٤٥٧) من طريق الأوزاعي ، و (٦٤٥٩) من طريق الليث ،  
و (٦٤٦٠) من طريق زهير بن معاوية ، و (٦٤٦٢) من طريق بشر بن المفضل ،  
و (٦٤٦٣) من طريق مسدد ، كلهم عن يحيى بن سعيد ، به .

وسيوّده المؤلف برقم (١١٥٥) من طريق مالك ، عن يحيى بن سعيد ، به ،  
ويخرج من طريقه هناك . والسويق : دقيق يتخذ من الشعير أو القمح .

قال الحافظ في « الفتح » : وفائدة المضمضة من السويق وإن كان لا دسم له أن  
تحتبس بقاياها بين الأسنان ونواحي الفم ، فيشغله تتبعه عن أحوال الصلاة .  
(١) تحرف في الأصل إلى : أحمد بن خالد ، عن عبد الملك بن زيد ، وتقدم على الصواب  
برقم (١١١٣) ، وانظر « ثقات » المؤلف ٢٢٦/٨ ، و « معجم البلدان » (سرغامرطا) .

مِنْ شَاةٍ ، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَمَضَّمْ ، وَلَمْ يَمَسَّ مَاءً (١) . ٤ : ١

ذَكَرُ الْبَيَانِ بَأَنَّ الْأَمْرَ بِالْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ  
مَنْسُوحٌ خِلا لِحْمِ الْإِبِلِ وَحَدَّهَا

١١٥٤ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ خَزِيمَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ  
مَعَاذِ الْعَقَدِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ ،  
عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي ثَوْرٍ

عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ، ﷺ ، قَالَ : يَا  
رَسُولَ اللَّهِ ، أَتَوْضَأُ مِنْ لُحُومِ الْغَنَمِ ؟ قَالَ : « إِنْ شِئْتَ فَتَوَضَّأْ ،  
وَإِنْ شِئْتَ فَلَا تَتَوَضَّأْ » . قَالَ : أَتَوْضَأُ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ ؟ قَالَ :  
« نَعَمْ تَوَضَّأْ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ » . قَالَ : أَصَلِّي فِي مَرَابِضِ  
الْغَنَمِ ؟ قَالَ : « نَعَمْ » ، قَالَ : أَصَلِّي فِي مَبَارِكِ الْإِبِلِ ؟ قَالَ :  
« لَا » (٢) . ٥ : ٢٠

ذَكَرُ الْخَبِيرِ الدَّالِ عَلَى أَنَّ الْوُضُوءَ لَا يَجِبُ مِنْ أَكْلِ  
مَا مَسَّتْ النَّارُ خِلا لِحْمِ الْجَزُورِ لِلأَمْرِ الَّذِي وَصَفْنَاهُ قَبْلُ

١١٥٥ - أَخْبَرَنَا أَبُو خَلِيفَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ  
يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ

أَنَّ سُوَيْدَ بْنَ النُّعْمَانَ أَخْبَرَهُ ، أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ،

(١) تقدم برقم (١١٣٣) من طريق يحيى القطان ، عن هشام ، به ، واستوفي تخريجه  
هناك .

(٢) إسناده صحيح ، وهو في صحيح ابن خزيمة (٣١) ، وهو مكرر (١١٢٤) فانظر  
تخريجه تَمَّتْ .

ﷺ ، عَامَ خَيْبَرَ ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالصَّهْبَاءِ - وَهِيَ مِنْ أَدْنَى خَيْبَرَ -  
 نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ ، فَصَلَّى الْعَصْرَ ، ثُمَّ دَعَا بِالْأَزْوَاجِ فَلَمْ يُؤْتِ  
 إِلَّا بِالسُّوَيْقِ ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ ، فَتَرَّى ، فَأَكَلَ  
 رَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ ، فَأَكَلْنَا مَعَهُ ، ثُمَّ قَامَ إِلَى الْمَغْرِبِ فَمَضْمَضَ  
 وَمَضْمَضْنَا وَلَمْ يَتَوَضَّأْ (١) .

٢٠:٥

ذَكَرَ الْخَبْرَ الدَّالَّ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ بِالْوُضُوءِ مِنْ لَحُومِ الْإِبِلِ  
 هُوَ الْمُسْتَثْنَى مِمَّا أُبِيحَ مِنْ تَرْكِ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ

١١٥٦ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ خَزِيمَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ  
 مَعَاذِ الْعَقَدِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ ،  
 عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي ثَوْرٍ

عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ، ﷺ ، فَقَالَ : يَا  
 رَسُولَ اللَّهِ ، أَتَتَوَضَّأُ مِنْ لُحُومِ الْغَنَمِ ؟ قَالَ : « إِنْ شِئْتَ فَتَوَضَّأْ ،  
 وَإِنْ شِئْتَ فَلَا تَتَوَضَّأْ » . قَالَ : أَتَوَضَّأُ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ ؟ قَالَ :  
 « نَعَمْ ، تَوَضَّأُ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ » . قَالَ : أَصَلِّي فِي مَرَابِضِ

(١) إسناده صحيح على شرط الشيخين، وهو في «الموطأ» ٢٦/١ في الطهارة:  
 باب ترك الوضوء مما مسته النار. ومن طريق مالك أخرجه  
 البخاري (٢٠٩) في الوضوء: باب من مضض من السويق ولم  
 يتوضأ، و(٤١٩٥) في المغازي: باب غزوة خيبر، والنسائي  
 ١٠٨/١ ، ١٠٩ في الطهارة: باب المضمضة من السويق ، والطحاوي في «شرح  
 معاني الآثار» ٦٦/١ ، والبيهقي في «السنن» ١٦٠/١ ، والحازمي في  
 «الاعتبار» ص ٥١ ، والطبراني (٦٤٥٦) ، والبقوي في «شرح السنة» (١٧١) .  
 وتقدم برقم (١١٥٢) من طريق حماد بن زيد ، عن يحيى بن سعيد ، به ،  
 وأوردت في تخريجه هناك طرقه . وقوله : « فترَّى » أي : بلَّ .

الْغَنَمِ ؟ قَالَ : « نَعَمْ » . قَالَ : أَصَلِّي فِي مَبَارِكِ الْإِبِلِ ؟ قَالَ :  
« لَا » (١) .

ذَكَرَ خَيْرٌ ثَانٍ يُصْرَحُ بِصِحَّةِ مَا ذَكَرْنَاهُ

١١٥٧ - أَخْبَرَنَا عَمْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْهَمْدَانِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ ،  
قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا زَائِدَةٌ ، وَإِسْرَائِيلُ ، عَنْ  
أَشْعَثِ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي ثَوْرٍ

عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمْرَةَ قَالَ : سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، عَنِ  
الْوُضُوءِ مِنْ لُحُومِ الْغَنَمِ فَقَالَ : « تَوْضَأُ إِنْ شِئْتَ » . وَسُئِلَ عَنِ  
الصَّلَاةِ فِي مَرَايِضِ الْغَنَمِ فَقَالَ : « صَلِّ إِنْ شِئْتَ » . وَسُئِلَ عَنِ  
الْوُضُوءِ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ فَقَالَ : « تَوْضَأُ » . وَسُئِلَ عَنِ الصَّلَاةِ فِي  
مَبَاتِ الْإِبِلِ فَقَالَ : « لَا تُصَلِّ » (٢) .

ذَكَرَ إِبَاحَةَ تَرْكِ الْوُضُوءِ مِنْ شَرْبِ الْأَلْبَانِ كُلِّهَا

١١٥٨ - أَخْبَرَنَا ابْنُ سَلَمٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، قَالَ :  
حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ،  
عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَرِبَ لَبَنًا ، ثُمَّ دَعَا بِإِنَاءٍ  
فَمَضْمَضَ وَقَالَ : « إِنَّ لَهُ دَسْمًا » (٣) .

(١) إسناده صحيح وهو مكرر (١١٢٤) و (١١٥٤) .

(٢) إسناده صحيح على شرط مسلم ، رجاله ثقات رجال الشيخين غير جعفر بن أبي ثور ، فقد  
احتج به مسلم ، وروى عنه جمع ، وذكره المؤلف في «الثقات» وقال أبو أحمد الحاكم : هو  
من مشايخ الكوفيين الذين اشتهرت روايتهم عن جابر ، وصحح حديثه هذا مسلم وابن  
خزيمة والمؤلف وابن منده والبيهقي وغير واحد ، فقول الحافظ فيه في «التقريب» :  
مقبول . وأخرجه ابن ماجه (٤٩٥) في الطهارة : باب ماجاء في الوضوء من لحم الإبل ، عن  
بندار محمد بن بشار بهذا الإسناد وانظر (١١٢٥) .

(٣) إسناده صحيح على شرط مسلم ، وأخرجه في «صحيحه» (٣٥٨) في الحيض :

باب نسخ الوضوء مما مست النار ، عن حرملة بن يحيى ، بهذا الإسناد .

### ذَكَرُ الْبَيَانِ بِأَنَّ شُرْبَ اللَّبَنِ لَا يُوجِبُ عَلَى شَارِبِهِ وُضُوءًا

١١٥٩ - أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ  
ابْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ عَقِيلٍ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُبَيْدِ  
اللَّهِ

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَرِبَ لَبَنًا ، فَدَعَا بِمَاءٍ ،  
فَتَمَضَّمْضَمَّ وَقَالَ : « إِنَّ لَهُ دَسْمًا » (١) .  
٨ : ٥

= وأخرجه مسلم أيضاً (٣٥٨) عن أحمد بن عيسى ، والبيهقي في « السنن »  
١٦٠/١ من طريق بحر بن نصر ، كلاهما عن ابن وهب ، به .  
وأخرجه ابن أبي شيبة ٥٧/١ ، وأحمد ٢٢٣/١ و ٢٢٧ و ٣٢٩ ، والبخاري  
(٥٦٠٩) في الأشربة : باب شرب اللبن ، ومسلم (٣٥٨) ، وابن ماجه (٤٩٨) في  
الطهارة وسنها : باب المضمضة من شرب اللبن ، وابن خزيمة في « صحيحه »  
(٤٧) ، والبيهقي في « السنن » ١٦٠/١ ، والبخاري في « شرح السنة » (١٧٠) من  
طرق عن الأوزاعي ، عن الزهري ، بهذا الإسناد .  
وأخرجه أحمد ٣٧٣/١ عن عثمان بن عمر ، عن يونس ، عن الزهري ، به .  
وسيوهده المؤلف بعده (١١٥٩) من طريق عقيل ، عن الزهري ، به ، ويخرج  
عنده ، فانظره .

وأخرجه عبد الرزاق (٦٧٣) عن معمر ، وابن أبي شيبة ٥٧/١ عن سفيان بن  
عيينة ، عن عبد الله بن أبي بكر ، كلاهما عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ،  
مرسلاً .

(١) إسناده صحيح على شرطهما ، وأخرجه البخاري (٢١١) في الوضوء : باب هل  
يمضمض من اللبن ، ومسلم (٣٥٨) (٩٥) في الحيض : باب نسخ الوضوء مما  
مست النار ، وأبو داود (١٩٦) في الطهارة : باب في الوضوء من اللبن ، والترمذي  
(٨٩) في الطهارة : باب المضمضة من اللبن ، والنسائي ١٠٩/١ في الطهارة :  
باب المضمضة من اللبن ، كلهم عن قتيبة بن سعيد ، بهذا الإسناد .  
وأخرجه أحمد ٣٣٧/١ عن الليث بن سعد ، به .

وتقدم قبله برقم (١١٥٨) من طريق عمرو بن الحارث ، عن الزهري ، به ،  
وسبق تخريجه هناك .

## ذِكْرُ الْخَيْرِ الدَّالِّ عَلَى إِبَاحَةِ تَرْكِ الْوُضُوءِ مِنْ أَكْلِ الْفَوَاحِيهِ

١١٦٠ - أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ سَفْيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ حَفْصِ خَالِ النَّفِيلِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَعْيَنَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ ، عَنْ أَبِي الزَّبِيرِ

عَنْ جَابِرِ أَنَّهُمْ كَانُوا يَأْكُلُونَ تَمْرًا عَلَى تَرْسٍ ، فَمَرَّ بِنَا النَّبِيِّ ﷺ ، فَقُلْنَا : سَلِّمْ ، فَتَقَدَّمَ ، فَأَكَلَ مَعَنَا مِنَ التَّمْرِ ، وَلَمْ يَمَسَّ مَاءً (١) .

١ : ٤

## ذِكْرُ الْأَمْرِ بِالْوُضُوءِ مِنْ حَمَلِ الْمَيْتِ

١١٦١ - أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ سَفْيَانَ ، وَأَبُو يَعْلَى ، قَالَا : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَجَّاجِ السَّامِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلْمَةَ ، عَنْ سَهِيلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِيهِ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : « مَنْ غَسَلَ مَيِّتًا ،

(١) حديث صحيح ، سعيد بن حفص هو ابن عمرو بن نفيل النفيلي ، أبو عمرو الحراني ، ذكره المؤلف في «الثقات» ٢٦٩/٨ - ٢٧٠ ، ووثقه مسلمة بن قاسم ، ونقل الحافظ في «التهذيب» عن أبي عروبة الحراني أنه كان قد كبر ، ولزم البيت ، وتغير في آخر عمره . وقد تويع عليه ، وبأقي رجاله على شرط الشيخين .

وأخرجه أبو داود (٣٧٦٢) في الأئمة : باب في طعام الفجاءة ، من طريق أحمد بن سعد بن أبي مريم ، حدثنا عمي سعيد بن الحكم ، حدثنا الليث بن سعد ، أخبرني خالد بن يزيد ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، وهذا سند رجاله ثقات .

وأخرجه أحمد ٣٩٧/٣ عن موسى بن داود ، عن ابن لهيعة ، عن أبي الزبير ، عن جابر قال : مر بنا رسول الله ﷺ من الغائط ، فدعواناه إلى عجوة بين أيدينا على ترس ، فأكل منها ، ولم يكن توضع قبل أن يأكل منها .

فَلْيَغْتَسِلْ ، وَمَنْ حَمَلَهُ ، فَلْيَتَوَضَّأْ» (١) .

٥٥ : ١

(١) إسناده صحيح ، إبراهيم بن الحجاج السامي ثقة روى له النسائي ، ومن فوقه على شرط مسلم ، وأخرجه الترمذي (٩٩٣) في الجنائز: باب ما جاء في الغسل من غسل الميت ، وابن ماجه (١٤٦٣) في الجنائز: باب ما جاء في غسل الميت ، والبيهقي في «السنن» ٣٠١/١ ، من طريق محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب ، عن عبد العزيز بن المختار ، عن سهيل ، بهذا الإسناد .

وأخرجه البيهقي ٣٠٠/١ من طريق القعقاع بن حكيم ، عن أبي صالح ، به . وأخرجه الطيالسي (٢٣١٤) ، وابن أبي شيبة ٢٦٩/٣ ، وأحمد ٤٣٣/٢ ، و٤٥٤ ، و٤٧٢ ، والبخاري (٣٣٩) من طرق عن ابن أبي ذئب ، عن صالح مولى التوأمة ، عن أبي هريرة . وصالح مولى التوأمة هو صالح بن نبهان المدني : صدوق اختلط بأخرة ، وابن أبي ذئب سمع منه قبل الاختلاط ، قال ابن عدي : لا بأس به إذا روى عنه القدماء مثل ابن أبي ذئب ، وابن جريج ، وزباد بن سعد فالسند قوي ، وحسنه الترمذي .

وأخرجه أبو داود (٣١٦٢) في الجنائز ، وابن حزم ٢٥٠/١ ، والبيهقي ٣٠١/١ من طريق سفيان بن عيينة ، عن سهيل ، عن أبيه ، عن إسحاق مولى زائدة ، عن أبي هريرة ، وإسحاق مولى زائدة ثقة .

وأخرجه عبد الرزاق (٦١١٠) ومن طريقه أحمد ٢٨٠/٢ عن معمر ، عن يحيى ابن أبي كثير ، عن رجل يقال له : أبو إسحاق ، عن أبي هريرة .

وأخرجه أبو داود (٣١٦١) في الجنائز ، ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» ٢٣/٢ ، في الأشياء الموجبة غسل الجسد كله ، عن أحمد بن صالح ، عن ابن أبي فديك ، عن ابن أبي ذئب ، عن القاسم بن عباس ، عن عمرو بن عمير ، عن أبي هريرة .

وقد حسن الحديث الترمذي وصححه ابن القطان ، وقال الحافظ في «تلخيص الحبير» ١٣٧/١ : وفي الجملة هو بكثرة طرقه أسوأ أحواله أن يكون حسناً .

قال البخاري في «شرح السنة» ١٦٩/٢ : واختلف أهل العلم في الغُسل من غُسل الميت ، فذهب بعضهم إلى وجوبه ، وذهب أكثرهم إلى أنه غير واجب ، قال ابن عمر وابن عباس : ليس على غاسل الميت غُسل . وروى عن عبد الله بن أبي بكر ، عن أسماء بنت عميس امرأة أبي بكر أنها غسلت أبا بكر حين توفي ، فسألت من حضرها من المهاجرين ، فقالت : إني صائمة ، وهذا يوم شديد البرد ، فهل علي من غسل ؟ فقالوا : لا .

قال أبو حاتم : أضمر في هذا الخبر « إذا لم يكن بينهما حائل » . والدليل على أنه الوضوء الذي لا تجوز الصلاة إلا به دون غسل اليدين تقرينه ﷺ الوضوء بالاغتسال في شيئين متجانسين .

ذكرُ إباحةِ اقتصارِ المرءِ على مسحِ اليدِ بشيءٍ معه  
من الغَمْرِ (١) دُونَ غَسْلِ اليَدَيْنِ مِنْهُ عِنْدَ الْقِيَامِ إِلَى الصَّلَاةِ

١١٦٢ - أخبرنا أبو يعلى ، قال : حدثنا خلف بن هشام البزار ،  
قال : حدثنا أبو (٢) الأحوص ، عن سماك ، عن عكرمة  
عن ابن عباس ، قال : أَكَلَ النَّبِيُّ ﷺ ، كَتِفًا ، ثُمَّ مَسَحَ  
يَدَهُ بِمَسْحٍ كَانَ تَحْتَهُ ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى (٣) . ٤ : ١٩

وقال النخعي وأحمد وإسحاق : يتوضأ غاسل الميت .

وقال مالك والشافعي : يستحب له الغسل ولا يجب .

ويؤيد قول من حمل الأمر في الحديث على الاستحباب ما رواه الخطيب في  
ترجمة محمد بن عبد الله المخزومي من « تاريخه » ٤٢٤/٥ من طريق عبد الله بن  
أحمد بن حنبل ، وقال : قال لي أبي : كتبت حديث عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن  
عمر : كنا نغسل الميت ، فمنا من يغتسل ، ومنا من لا يغتسل ، قال : قلت : لا ،  
قال : في ذلك الجانب شاب يقال له : محمد بن عبد الله يحدث به عن أبي هشام  
المخزومي ، عن وهيب ، فأكتب عنه ، وإسناده صحيح كما قال الحافظ ، وأخرج  
الحاكم ٣٨٦/١ ، والبيهقي ٣/٣٩٨ من حديث ابن عباس مرفوعاً « ليس عليكم  
في غسل ميتكم غسل إذا غسلتموه ، فإن ميتكم ليس بنجس ، فحسبكم أن تغسلوا  
أيديكم » وسنده حسن كما قال الحافظ ، وصححه الحاكم ، ووافقه الذهبي .

وقوله : « ومن حمله فليتوضأ » قيل : المراد منه المس . وقيل : ليكن على

وضوء حالة ما يحمله ، ليتها له الصلاة عليه إذا وضعها .

(١) الغمر بالتحريك : السهك وريح اللحم ، وما يعلق باليد من دسمه .

(٢) سقطت من الأصل .

(٣) سماك - وهو ابن حرب - صدوق إلا أن في روايته عن عكرمة اضطراباً ، وباقي =

ذَكَرَ الْبَيَّانُ بِأَنْ مَسَحَ الْمَرْءُ اللَّحْمَ النَّتْنِيَّ لَا يُوجِبُ عَلَيْهِ وَضُوءٌ

١١٦٣ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَيْرٍ بْنِ يَوْسُفَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَثْمَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مِرْوَانَ بْنَ مُعَاوِيَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا هِلَالُ بْنُ مَيْمُونٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ (١) اللَّيْثِيُّ

عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ، ﷺ ، مَرَّ بِغُلَامٍ يَسْلُخُ شَاةً ، فَقَالَ لَهُ : « تَنَحَّ حَتَّى أُرِيكَ ، فَإِنِّي لَا أَرَاكَ تُحْسِنُ تَسْلُخُ » . قَالَ : فَأَدْخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ ، يَدَهُ بَيْنَ الْجِلْدِ وَاللَّحْمِ ، فَدَحَسَ بِهَا حَتَّى تَوَارَتْ إِلَى الْإِبْطِ ، ثُمَّ قَالَ ﷺ : « هَكَذَا يَا غُلَامُ فَاسْلُخْ » . ثُمَّ انْطَلَقَ فَصَلَّى ، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ ، وَلَمْ يَمَسَّ مَاءً (٢) .

٨: ٥

= رجاله ثقات .

وأخرجه ابن أبي شيبة ٤٧/١ ، ومن طريقه أخرجه ابن ماجة (٤٨٨) في الطهارة وسنها : باب الرخصة في ذلك ، وأخرجه أبو داود (١٨٩) في الطهارة : باب في ترك الوضوء مما مست النار ، عن مسدد ، كلاهما عن أبي الأحوص ، بهذا الإسناد .

وأخرجه أحمد ٢٦٧/١ من طريق زهير ، والطبراني (١١٧٣٨) من طريق شريك ، كلاهما عن سماك ، به . والمسح بكسر الميم ، ثوب من الشعر غليظ . ومر من رواية عكرمة برقم (١١٢٩) ، وتقدم تخريجه هناك .

(١) تحرف في الأصل إلى زيد .

(٢) إسناده قوي ، هلال بن ميمون الجهني ، ويقال : الهذلي ، وثقه ابن معين ، وقال النسائي : ليس به بأس ، وذكره المؤلف في « الثقات » ٥٧٢/٧ ، وقال أبو حاتم : ليس بالقوي ، يكتب حديثه ، وباقي رجاله ثقات .

وأخرجه أبو داود (١٨٥) في الطهارة : باب الوضوء من مس اللحم النتنيء وغسله ، عن عمرو بن عثمان ، بهذا الإسناد .

وأخرجه ابن ماجة (٣١٧٩) في الذبائح : باب السليخ ، من طريق أبي كريب محمد بن العلاء ، عن مروان بن معاوية ، بهذا الإسناد . وقوله : فدحس بها ، أي : دسها بين الجلد واللحم كما يفعل السليخ من الدحس : وهو أن تدخل يدك بين جلد الشاة وصفاقها فتسليخها .